الطريق الجديد
نحو الديمقراطية

العدد: التاسع

السبت: 5 يوليو 2025.

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

حسين تيمان ورفاقه يطلقون قافلة الأمل من كريالدنقو إلى كمبالا

مناشدة عاجلة للأمم المتحدة لتمديد مهلة تقديم إفادات جرائم الحرب في السودان

أطباء السودان تقدم دعم انساني لطلاب الشهادة من مخيم كريالدنقو

الكارثة الخفية: حين تصبح المساعدات غير مؤنثة
محمد يوسف دانسو ص: (14)

دمج القبائل في النظام الدستوري الأفريقي:
د. سامي عبد الحليم سعيد ص: (13-10)

الديمقراطية في عالم متغير ..
أسسها ومبادئها وتحديات تطبيقها في السودان ص: (09)

التعايش السلمي
أن نعيش معًا لا أن نتصادم ص: (8)

كمبالا – الطريق الجديد
في زمن تتكسر فيه الأحلام على صخور الحرب واللجوء، اختار أبناء معسكر كريالدنقو أن يحولوا المحنة إلى منارة أمل، وفي لحظة مصيرية نجح المكتب القيادي للاجئين السودانيين بقيادة المهندس حسين تيمان، في ترحيل 170 طالبًا وطالبة من المعسكر إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، لأداء امتحانات الشهادة السودانية، متحدين واقعا يضج بالتحديات والمصاعب.

وقال حسين تيمان في تصريح للطريق الجديد: "كنا نواجه صعوبات حتى اللحظة الأخيرة، من توفير وسائل الترحيل، إلى السكن الملائم وتهيئة بيئة محفزة للطلاب والطالبات"، مشيرًا إلى أن النجاح في إيصال هؤلاء الطلاب إلى قاعات الامتحانات لم يكن ممكنًا لولا تكافل استثنائي من قبل مجتمع اللاجئين السودانيين، وشباب متطوعين، ومعلمين، ولجان داخلية، ومشرفين ومشرفات لم يدخروا جهدًا.

وأضاف: اليوم جلس الطلاب لمادة اللغة العربية وسط أجواء هادئة، تسودها الروح المعنوية العالية، وتم استئجار مساكن قريبة من مراكز الامتحانات للطالبات والطلاب، إلى جانب تخصيص منزل كمطبخ جماعي، وفصلين دراسيين كاملين للمذاكرة والمراجعة.

واكد حسين ان رغم هذا الإنجاز، لا تزال بعض العقبات المادية قائمة، وعلى رأسها متأخرات إيجارات السكن وترتيبات إعادة الطلاب إلى المعسكر بعد نهاية الامتحانات، إلا أنه أكد على التفاؤل والثقة في تجاوزها.

وفي رسالة امتنان صادقة، وجه رئيس المكتب القيادي تحية خاصة إلى صحيفة "الطريق الجديد"، قائلاً: "هذه الصحيفة التي ولدت بأنيابها، لم تتخل عنا يومًا، وكانت دومًا صوتنا، وصوت اللاجئين جميعًا، بقيادة الأستاذ محمد عبدالله، لها منا كل الشكر والتقدير."، ووعد تيمان بأن تنشر في العدد القادم من الصحيفة تفاصيل أدق عن الجهود التي بذلت، والجهات التي ساندت، والتحديات التي تم تخطيها، والتوصيات التي خرجوا بها من هذه التجربة الإنسانية الملهمة، والتي ستختتم بحفل ختامي يليق بتضحيات الجميع.

مناشدة عاجلة للأمم المتحدة لتمديد مهلة تقديم إفادات جرائم الحرب في السودان

كمبالا – الطريق الجديد
أطلق المركز النوبي للسلام والديمقراطية، والمكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين في أوغندا، بالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدني، نداءً عاجلًا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتمديد المهلة المحددة لتلقي الإفادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، والتي أنتهت في 30 يونيو 2025.

وجاء في النداء أن انتهاء هذه المهلة دون منح الضحايا وقتا إضافيًا لتقديم إفاداتهم، يشكل تهديدا حقيقيًا لحقهم في إيصال صوتهم، خاصة في ظل الظروف الكارثية التي تعيشها البلاد، وأكدوا أن الحرب الدائرة أدت إلى نزوح ملايين المدنيين، وتسببت في انهيار مؤسسات العدالة، وغياب منصات فعالة للتوثيق، إلى جانب الأثر النفسي العميق على الضحايا والشهود، ما يصعب عملية الإدلاء بالشهادات في الوقت المحدد.

وأشار البيان إلى أن عددًا كبيرًا من المواطنين، سواء داخل السودان أو في معسكرات اللجوء بدول الجوار، تواصلوا معهم معبرين عن جهلهم المسبق بوجود آلية دولية لتلقي الإفادات، وهو ما يعكس فجوة خطيرة في الوصول إلى المعلومات، ويفرض ضرورة تمديد المهلة لتدارك هذا القصور، وتمكين المتضررين من توثيق معاناتهم.

وفي ظل استمرار الحرب وارتكاب جرائم مروعة من قتل ونهب وتشريد، ومنع المساعدات الإنسانية، شدد البيان على أن عمليات التوثيق يجب أن تبقى مفتوحة، من أجل حماية المدنيين وتعزيز المساءلة، مؤكدًا أن تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع وانعدام سيادة القانون يُنذر بمزيد من الانتهاكات مستقبلا.

ولفت البيان إلى تحذيرات دولية سابقة من خطر تقسيم السودان فعليًا، وفشل المسارات السياسية، داعين إلى دور أفريقي موحد وجهد دولي منسق لحماية وحدة البلاد وضمان العدالة للضحايا، مؤكدين أن تمديد المهلة هو جزء من هذا المسار العادل.

وناشد البيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الضحايا، بتمديد فترة تلقي الإفادات، معتبرة أن هذا التمديد ليس مجرد إجراء إداري، بل هو تعبير عن التزام أخلاقي تجاه أولئك الذين فقدوا كل شيء ولا يزالون يبحثون عن نافذة صغيرة للعدالة.

أطباء السودان تقدم دعم انساني لطلاب الشهادة من مخيم كريالدنقو

كمبالا – الطريق الجديد
في لحظة فارقة بين اللجوء والحلم، قامت منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية بتقديم دعم مؤثر لطلاب الشهادة السودانية اللاجئين القادمين من معسكر كرياندنقو إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، الذين بدؤوا مؤخرًا أداء امتحاناتهم وسط ظروف إنسانية بالغة التعقيد.

في بلد نزحوا إليه هربا من الحرب، ووسط حياة لا تزال تضج بالمعاناة، رسمت منظمة أطباء السودان خيط أمل وسط الظلام، مؤكدة أن التعليم ما زال ممكن وأنه لا يزال هناك من يعيد للطلاب شعورهم بأنهم ليسوا وحدهم في معركتهم من أجل المستقبل.

وأولت المنظمة اهتمامًا خاصًا بالفتيات، إدراكًا منها للتحديات الإضافية التي قد تواجه اللاجئات في سن الدراسة، لا سيما أثناء فترة الامتحانات، فقد خصصت المنظمة دعم مباشرًا لـ 100 فتاة لاجئة من معسكر كرياندنقو، تمثل في حقيبة احتياجات شخصية متكاملة شملت فوطا صحية، وصابونا، ومعجونا وفرشاة أسنان، ومناديل ورقية.

هذا الدعم البسيط في شكله والعميق في أثره، أسهم في تعزيز شعور الكرامة والراحة النفسية للفتيات، وساعدهن على التركيز في امتحاناتهن دون قلق من تحديات الظروف الشخصية.

ولأن البيئة الصحية شرطٌ أساسي للتركيز والتحصيل، وفرت المنظمة مياه شرب نقية ووجبات غذائية للطلاب القادمين من كرياندنقو، بمقر اقامتهم، في محاولة لتخفيف عبء الظروف عن كاهلهم وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية.

ولم تكتف المنظمة بذلك، بل امتد عطاؤها ليشمل دعم الوحدة الصحية المحلية بالأدوية الأساسية، ما يمكنها من التدخل السريع في حالات الطوارئ، وتوفير الرعاية الطبية الأساسية للطلاب خلال فترة الامتحانات.

من خلال هذه المبادرة، اكدت منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية التزامها العميق بدعم أبناء الوطن في المنافي، ومساندتهم لتحقيق النجاح الأكاديمي رغم الجراح المفتوحة، فالتعليم، كما تؤمن المنظمة، حق إنساني لا يسقط بالسقوط في براثن الحرب أو اللجوء، شأنه شأن الصحة والأمن، وهي حقوق طبيعية ينبغي أن تظل مكفولة لكل طفل وطفلة، حتى في أقسى الظروف.

وسط هذا الظرف العصيب، يبقى الطالب السوداني اللاجئ شاهدا حي على قدرة الإنسان على التشبث بالحياة، وعلى قوة الإرادة حين تتلاقى مع التضامن الإنساني. ولعل هذه المبادرة اضاءة دربًا من نور في وغياهب الظلام، وتقول للطلاب جميعا أنتم لستم وحدكم، فثمة من يؤمن بكم، ويشد على أيديكم، ويعدكم بأن المستقبل، رغم كل شيء، ما زال ممكنا.

كلمة العدد:

نداء إنساني لتمديد نافذة العدالة أمام ضحايا السودان

في ظل النزاع المسلح المستمر في السودان، حيث تعصف الحرب بقلب الوطن وتدفع الملايين إلى التشرد والمعاناة، يعيش الناجون والضحايا مأساة لا توصف، ومع اقتراب الموعد النهائي الذي حددته بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة لتلقي الإفادات حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمقرر في 30 يونيو 2025، يطفو قلق عميق يملأ صدورنا، وينذر بخطر فقدان فرصة ذهبية للعدالة والمحاسبة.

إن هذا الموعد، الذي يفترض به أن يكون نقطة انطلاق لتوثيق الحقائق، يتحول اليوم إلى عقبة قاسية في وجه آلاف السودانيين الذين فقدوا كل شيء: وطنهم، أمانهم، أسرهم، وكرامتهم. في هذا الواقع المعقد، حيث لا تزال الحرب تفرض فوضى وانعدام أمن مطلق، يواجه الضحايا والعائلات الحزينة صعوبات جمة في الوصول إلى آليات التوثيق بسبب الخوف، النزوح، والافتقار إلى الوسائل التقنية، فضلًا عن جراح الصدمات النفسية العميقة التي لا تندمل.

كما أن هناك أعدادًا كبيرة من السودانيين في الداخل والخارج لم تسمع من قبل عن قنوات التواصل مع بعثة تقصي الحقائق، وهي لأول مرة تُتاح لهم معرفة وجود هذه الآلية الدولية. هذا الانقطاع في المعلومات والتواصل ليس مجرد خلل تقني أو إداري، بل هو انعكاس لانهيار مؤسسات الدولة وسقوط منظومة العدالة، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تمديد الفترة الزمنية لتقديم الإفادات، كي تُتاح الفرصة لمن لم يُسمع صوتهم بعد، أو لم يُمنحوا بعد فرصة لتوثيق معاناتهم.

وتزداد الحاجة إلى هذا التمديد الحيوي مع استمرار أطراف النزاع في ارتكاب جرائم القتل، والنهب المسلح، والاعتداء على حقوق الإنسان، إضافة إلى الحصار الذي يُفرض على وصول المساعدات الإنسانية الحيوية، مما يفاقم معاناة المدنيين الأبرياء الذين يعيشون بين مطرقة العنف وسندان الإهمال.

إن الأسلحة الفتاكة لا تزال تتدفق عبر الحدود، تتكدس في مناطق الصراع التي تعج بالفوضى، وسط غياب تام لسلطات القانون والمؤسسات القضائية. هذه الحقيقة المظلمة تعزز من دائرة العنف وتعميق الجراح، وترسخ حالة الإفلات من العقاب التي تغذي استمرار الجرائم والانتهاكات.

لذا، ندعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تحمل مسؤولياتها الإنسانية والقانونية، وتمديد مهلة تقديم الإفادات بشكل يراعي الظروف الاستثنائية التي يعيشها ضحايا السودان في الداخل والشتات. يجب أن تُمنح هذه الفئة المتضررة كاملة الفرصة لتوثيق شهاداتهم، ليرتفع صوت الحقيقة فوق أصوات المدافع، ولتبدأ صفحة جديدة من المساءلة التي طال انتظارها.

العدالة ليست رفاهية، بل هي حق أساسي لكل إنسان فقد وطنه وكرامته. تمديد المهلة ليس مجرد إجراء شكلي، بل خطوة إنسانية جوهرية تعني الاستماع إلى آلام الملايين، وإعطاء الأمل في استعادة الحقوق، وبناء مستقبل أكثر أمانًا وكرامة.

لنرفع معا صوت العدالة، ولنمنح الناجين فرصة لتدوين شهاداتهم، فبدون هذا الصوت، سيبقى الظلم يهيمن، ويترك الجرح مفتوحًا بلا شفاء.

الطريق الجديد
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

نساء كردفان تطلق نداء إنسانيا عاجلا - آلاف الأرواح في خطر بشمال كردفان بسبب تفشي الكوليرا

الطريق الجديد
أطلقت منظمة نساء كردفان لحقوق الإنسان نداءً إنسانيًا عاجلًا إلى منظمة الصحة العالمية وكافة المنظمات المحلية والإقليمية والدولية العاملة في القطاعين الصحي والإنساني، محذّرةً من كارثة وشيكة تهدد حياة آلاف المواطنين في منطقة المزروب التابعة لمحلية غرب بارا بولاية شمال كردفان، على خلفية تفشي وباء الكوليرا والإسهالات المائية الحادة بصورة متسارعة.

500 إصابة مؤكدة و50 وفاة حتى الآن

وبحسب لجنة الطوارئ في المنطقة، فإن المستشفى المحلي بالمزروب سجّل أكثر من 500 حالة إصابة مؤكدة بالكوليرا منذ مطلع يونيو 2025، فيما ارتفع عدد الوفيات إلى 50 حالة، معظمهم من النساء والأطفال، وسط ظروف صحية غاية في التدهور، ونقص حاد في الأدوية والمحاليل الوريدية والمستلزمات الطبية الضرورية.
وأوضحت المنظمة أن الكارثة لم تقتصر على سكان المزروب فقط، بل امتدت إلى مدينة الأبيض، عاصمة الولاية، وأثّرت كذلك على أعداد كبيرة من النازحين الفارين من مناطق الحرب، والذين وجدوا أنفسهم دون مأوى أو رعاية صحية.

مستشفى منهك ومراكز عاجزة

تعيش المراكز الصحية في المنطقة وضعًا مأساويًا، وسط نقص فادح في الطواقم الطبية والمعدات، وانعدام شبه كامل للّقاحات والمحاليل الوريدية، الأمر الذي يهدد بانفجار صحي إن لم يُحتوى بشكل عاجل. ولفتت المنظمة إلى أن جهودًا تطوعية محدودة من شباب وشابات المنطقة هي التي تحاول -بإمكانات شحيحة- إنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر حملات جمع تبرعات محلية.

نداء للضمير الإنساني العالمي

وفي بيان رسمي، دعت منظمة نساء كردفان لحقوق الإنسان جميع الجهات الإنسانية الدولية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، إلى التدخل الفوري والسريع لإرسال فرق طبية عاجلة، وتوفير الأدوية واللقاحات ومستلزمات الطوارئ، مشيرةً إلى أن كل دقيقة تأخير تعني فقدان مزيد من الأرواح.

للتواصل:
- kordofanwomens2024@gmail.com
واتساب: +256786651888

الاتحاد الأفريقي يرحب باتفاق السلام بين الكونغو ورواندا: خطوة تاريخية نحو الاستقرار في البحيرات الكبرى

الطريق الجديد
رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد محمود علي يوسف، بحرارة بتوقيع اتفاق السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا، معتبرًا إياه منعطفًا مهمًا في مسار إعادة الاستقرار والتعاون إلى منطقة البحيرات الكبرى، التي ظلت لعقود مسرحًا للنزاعات المسلحة والتوترات الإقليمية.
وأشاد رئيس المفوضية بالقيادة الرشيدة والإرادة السياسية القوية التي تحلى بها كل من فخامة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفخامة الرئيس بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، واللذين قدّما أولوية للحوار والتفاهم الإقليمي على حساب الصراع والمواجهة.
وثمن معاليه الدور المحوري الذي لعبته جمهورية أنغولا، تحت رعاية الرئيس جواو لورنسو، في تيسير العملية، إلى جانب الدعم الحاسم من آليات التعاون الإقليمي مثل جماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك).
ولم يفت رئيس المفوضية الإشادة بالجهود الدبلوماسية البناءة التي بذلتها دولة قطر، والتي ساهمت بدعمها الفعّال في تهيئة بيئة إيجابية لبناء الثقة بين الطرفين. واعتبر أن التزام قطر بتعزيز السلام والشراكة مع المبادرات الأفريقية يجسّد نموذجًا يحتذى في التعاون بين القارات.
كما أشار إلى الدور الداعم الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكد أن مشاركتها الدبلوماسية النشطة أسهمت في تيسير المفاوضات وتعزيز فرص الوصول إلى حل سلمي، مما يبرز أهمية التعاون الدولي في منع النزاعات وتعزيز بناء السلام في القارة الأفريقية.
وأكد رئيس المفوضية مجددًا دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لتنفيذ الاتفاق ومرافقة الأطراف المعنية في جهود ما بعد الصراع، بما في ذلك المصالحة الوطنية، والتعافي، وبناء مؤسسات قادرة على ترسيخ السلام.
وشدد معاليه على التزام الاتحاد الأفريقي بالحلول التي تقودها أفريقيا لمواجهة التحديات الأفريقية، في إطار "مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030"، وتحقيق تطلعات أجندة أفريقيا 2063 نحو قارة موحدة، مسالمة، ومزدهرة.

اتفاق سلام تاريخي ينهي صراعا دام 30 عاما بين رواندا والكونغو الديمقراطية

الطريق الجديد
في خطوة وصفت بالتحول التاريخي لمنطقة البحيرات الكبرى، وقعت جمهورية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اليوم الجمعة، اتفاق سلام شامل في العاصمة الأميركية واشنطن، لينهي عقودًا من الصراع الدموي الذي خلّف آلاف القتلى، ومئات الآلاف من المشردين، وزعزع استقرار واحدة من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية.
الاتفاق الذي جاء بعد وساطة مكثفة قادتها الولايات المتحدة وقطر، يتضمن انسحاب القوات الرواندية من شرق الكونغو خلال 90 يومًا، وتفعيل إطار للتكامل الاقتصادي بين البلدين، في خطوة غير مسبوقة نحو تجاوز الماضي وبناء مستقبل من التعاون والتنمية المشتركة.
وجرى التوقيع الرسمي خلال احتفال في مقر وزارة الخارجية الأميركية، بحضور الوزير ماركو روبيو، الذي أشاد بالاتفاق واعتبره "لحظة فارقة في مسار السلام الإقليمي"، مؤكدًا التزام واشنطن بدعم جهود استقرار القارة الأفريقية، لما لها من أهمية أمنية وتجارية على المستوى العالمي.

قطر والاتحاد الأفريقي.. شركاء أساسيون في صناعة السلام

من جانبه، أثنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي تابع مجريات الاتفاق من البيت الأبيض، على دور دولة قطر والاتحاد الأفريقي في الوصول إلى هذه النتيجة، وخصّ الدوحة بالشكر لما وصفه بـ"الجهود الحثيثة والعمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام".
أما وزير خارجية رواندا، أوليفييه ندوهونجيرهي، فقد أكد أن بداية هذه المصالحة كانت من العاصمة القطرية، قائلًا: "قطر كانت الشريك الصادق في رحلة صعبة نحو السلام، وسنواصل العمل مع الكونغو لتفعيل كل بنود الاتفاق."
وفي الاتجاه ذاته، أشادت وزيرة خارجية الكونغو الديمقراطية، تيريز كايكوامبا فاغنر، بدور قطر المحوري، قائلة: "نبدأ فصلًا جديد يتطلب شجاعة سياسية... وقطر كانت شريك ثابت ومبادئيًا منذ أول لحظة."

بوادر أمل بعد عقود من الدماء

الاتفاق الجديد يأتي في أعقاب تصعيد خطير بدأ عام 2021، بعد هجوم جديد شنّته جماعة "إم 23" المسلحة على شرق الكونغو، وسط اتهامات مباشرة لرواندا بدعم الجماعة عسكريًا ولوجستيًا، وهي التهم التي نفتها كيغالي، مشيرة إلى أنها تتصرف دفاعًا عن النفس ضد تهديدات من مليشيات الهوتو المنتشرة في المنطقة.
وتأمل الأطراف الدولية، خاصة الاتحاد الأفريقي، أن يشكل الاتفاق أرضية حقيقية لإنهاء النزاع في منطقة يُنظر إليها كمركز ثقل استراتيجي ومصدر غني لموارد مثل الذهب والكوبالت والليثيوم والتنتالوم، المستخدمة في الصناعات التكنولوجية.

التزام بالسلام وعودة آمنة للاجئين

تعهد الطرفان، ضمن بنود الاتفاق، بالعمل على تأمين عودة اللاجئين بشكل آمن وكريم، وفتح مسارات تعاون اقتصادي وتنموي مستدام يعزز الاستقرار، ويعيد الثقة بين الشعبين.
وفي تصريحات لقناة الجزيرة، قال وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية، محمد بن عبد العزيز الخليفي، إن الدوحة ترحب بتوقيع الاتفاق، مشيرًا إلى أن المباحثات التي احتضنتها قطر كانت "حيوية في تهيئة بيئة الحوار وبناء الثقة بين الطرفين."

نحو شرق أفريقي جديد

يرى مراقبون أن الاتفاق يمثل نقطة تحول استراتيجية، ليس فقط في العلاقات بين كيغالي وكنشاسا، بل في مجمل المشهد الأمني والاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى، مؤكدين أن نجاح تنفيذه قد يفتح الباب أمام تسويات مماثلة في نزاعات مزمنة أخرى.
اليوم، تطوى صفحة من الدماء والمعاناة، ويُفتح باب جديد نحو سلام تقوده المصالح المشتركة والشجاعة السياسية. ويبقى الرهان الآن على التنفيذ الصادق، والإرادة المستدامة لضمان ألا تكون هذه الوثيقة مجرّد حبر على ورق، بل بداية لعهد جديد من السلام في قلب أفريقيا.

حملة لحماية 28 مليون سوداني من الملاريا: توزيع 16 مليون ناموسية في 14 ولاية

الطريق الجديد
في واحدة من أضخم حملات الوقاية الصحية في تاريخ السودان، أطلقت وزارة الصحة الاتحادية، بالشراكة مع منظمة اليونيسف والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حملة وطنية كبرى لتوزيع 16 مليون ناموسية معالجة بالمبيدات الحشرية، تستهدف حماية نحو 28 مليون شخص في 14 ولاية، من خطر الملاريا المتفاقم مع اقتراب موسم الأمطار.
وتأتي هذه الحملة في لحظة حرجة يعيش فيها السودان أزمة إنسانية متصاعدة، مع تزايد أعداد النازحين وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الطبية، ما يجعل المجتمعات أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض الفتاك.
وأكد وزير الصحة الاتحادي، الدكتور هيثم محمد عوض الله، أن الحملة تمثل "خطوة أساسية في مسار القضاء على الملاريا في السودان، وركيزة لإنقاذ الأرواح في ظل الأوضاع الصحية المتدهورة."
وأضاف أن الحملة تتزامن مع دعم إضافي من التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) لتوسيع نطاق التطعيم ضد الملاريا، مما يشكل "نهجًا علميًا متكاملًا لحماية شعب السودان."
بحسب تقرير الملاريا العالمي لعام 2024، سجل السودان أكثر من 1.3 مليون حالة إصابة بالملاريا في عام 2023، وشكل الأطفال 22% من الإصابات و16% من الوفيات المقدرة، وسط توقعات بأن الأعداد الحقيقية قد تكون أكبر بكثير بسبب الحرب وصعوبة الإبلاغ.
وقال ممثل اليونيسف في السودان، شيلدون يت: "الملاريا لا تزال من أكثر الأمراض فتكًا بالأطفال في السودان، والصراع المستمر يضاعف من الأخطار. نفتخر بشراكتنا في هذه الحملة لإنقاذ أرواح الأطفال والأسر."

التوزيع والتوعية .. معًا لمكافحة المرض

تُوزّع الناموسيات على مراحل، ترافقها حملات توعية واسعة بمخاطر الملاريا وطرق الوقاية منها، تنفذها كوادر صحية محلية وشركاء مجتمعيون. وستُجرى زيارات منزلية، وعروض توضيحية، ومتابعات ميدانية لضمان الاستخدام المنتظم والفعّال للناموسيات كوسيلة وقاية يومية.
كما تتضمن الحملة تأمين الأدوية الأساسية، والاختبارات السريعة لتشخيص المرض، والاستثمار في قدرات النظام الصحي المحلي لضمان الاستجابة السريعة والفعّالة.

دعم دولي يعزز الأمل

من جهتها، قالت لين سوسي، المديرة الإقليمية للصندوق العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "في ظل تفاقم المخاطر الصحية، تمثل هذه الحملة تدخلًا حيويًا لحماية الفئات الأكثر ضعفًا. نحن ملتزمون بالوصول إلى كل من يحتاج إلى الحماية، والعمل مع شركائنا على أرض الواقع لتأمين بيئة صحية أفضل للسودانيين."
في بلد أنهكته الحرب، تصبح الناموسية أكثر من مجرد قطعة قماش؛ إنها خط الدفاع الأول في مواجهة مرض يمكن الوقاية منه، ومع اتحاد الجهود المحلية والدولية، تولد من هذه الحملة بارقة أمل في أن يتحول موسم الأمطار إلى موسم حماية، لا موسم معاناة.

الطريق الجديد

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

الأمم المتحدة تطلق مشاورات جديدة لحماية المدنيين في السودان وسط تصاعد الانتهاكات

الطريق

أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أن المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، رمطان لعمامرة، يستعد لإطلاق مشاورات تحضيرية تتعلق بحماية المدنيين، في خطوة تأتي وسط تصاعد الانتهاكات وتدهور الأوضاع الإنسانية، لا سيما في مدينة الفاشر المحاصرة.

وأوضح دوجاريك أن لعمامرة يعمل على تكثيف جهوده لخفض التصعيد العسكري وتهيئة بيئة مواتية للحل السياسي، إلى جانب توحيد المساعي الدولية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، تمهيدًا لعقد الاجتماع المقبل للمجموعة الاستشارية حول السودان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

ويأتي هذا الإعلان بعد قرابة عام من فشل محادثات جنيف التي قاطعتها الحكومة السودانية، فيما شاركت فيها قوات الدعم السريع، التي تعهدت حينها بحماية المدنيين لكنها لم تلتزم، إذ تشير التقارير الحقوقية إلى استمرار ارتكابها لانتهاكات جسيمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

في الأثناء، تستمر معاناة المدنيين في الفاشر، التي تحاصرها قوات الدعم السريع منذ أبريل 2024، وتمنع عنها دخول المساعدات والسلع الضرورية. وقد وصل الوضع الإنساني إلى مستويات كارثية، إذ بات السكان يعتمدون على "الإمباز" – بقايا الفول السوداني المخصصة عادة لعلف المواشي – كغذاء للبقاء على قيد الحياة.

وتشير مصادر ميدانية إلى أن الدعم السريع أقامت خندقًا حول المدينة لقطع آخر سبل الإمداد، بينما تتكدس طوابير السكان أمام مصانع الزيوت في مشهد يختزل حجم المأساة. ومع هذا، تواصل قوات الدعم السريع رفضها لهدنة إنسانية دعت إليها الأمم المتحدة، رغم موافقة الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان على وقف إطلاق النار في الفاشر لمدة أسبوع.

وكان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، توم فليتشر، قد أجرى اتصالات رفيعة مع قيادات الجيش والدعم السريع خلال الأسبوع الجاري، في محاولة لتأمين هدنة إنسانية والسماح بوصول المساعدات إلى آلاف المتضررين في دارفور، دون نتائج ملموسة حتى الآن.

من جانبها، جددت الأمم المتحدة تحذيراتها من التدهور الإنساني المتسارع في السودان، داعية كافة الأطراف إلى الكف عن استخدام تجويع المدنيين كسلاح حرب، والسماح الفوري وغير المشروط بدخول المساعدات، في ظل تقارير عن وفاة مدنيين جوعًا ومرضًا بسبب انعدام الغذاء والدواء.

وتنعقد الآمال على نجاح المبعوث رمطان لعمامرة في إعادة الزخم للعملية السياسية، في وقت تشهد فيه الساحة السودانية انسدادًا سياسيًا، وتصعيدًا عسكريًا، وتفككًا مؤسساتيًا غير مسبوق.

ويرى مراقبون أن إطلاق مشاورات جديدة حول حماية المدنيين خطوة ضرورية لكنها غير كافية ما لم تُقابل بضغط دولي حقيقي لوقف الانتهاكات، وفرض المساءلة على الأطراف المتورطة في عرقلة وصول المساعدات وارتكاب الجرائم بحق الأبرياء.

الأمم المتحدة: الكوليرا تفتك بالسودان .. آلاف الضحايا وتحذيرات من كارثة صحية وشيكة

الطريق

وسط انهيار النظام الصحي وتواصل النزاع المسلح، يواجه السودان موجة قاتلة من تفشي الكوليرا، هي الأسوأ منذ عقود. فقد أعلنت وزارة الصحة الاتحادية، في تقرير صادر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، أن البلاد سجلت أكثر من 83 ألف إصابة و2,100 حالة وفاة منذ يوليو 2024، مع تجاوز حالات الاشتباه بالعدوى عتبة 32 ألف حالة خلال عام 2025 وحده.

ويزداد الوضع سوءًا مع استمرار تفشي المرض في جميع أنحاء السودان، وتفاقم المخاطر الصحية نتيجة لانهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتعطّل أنظمة الاستجابة الطبية.

أكثر من 33 مليون سوداني في دائرة الخطر

وتقدر الأمم المتحدة عدد المعرضين المباشرين للخطر بـ 33.5 مليون شخص، بينهم 5.7 مليون طفل دون سن الخامسة، ما يعكس هشاشة الوضع الصحي على نحو غير مسبوق. ويتركز القلق بشكل خاص في مناطق دارفور، حيث ترتفع الإصابات، وسط تقارير مؤكدة عن انتقال العدوى عبر الحدود إلى دول الجوار مثل تشاد وجنوب السودان.

تمويل شحيح ونداء عاجل

ورغم خطورة الوضع، لم تحظَ خطة الاستجابة الإنسانية بالدعم المالي الكافي. فقد حصلت حتى الآن على 16% فقط من التمويل المطلوب، بينما تؤكد الأمم المتحدة أن هناك حاجة فورية إلى 50 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق عمليات المكافحة والوقاية.

وحذر التقرير من أن غياب الدعم العاجل يعني ارتفاعًا كارثيًا في الإصابات والوفيات، ونفادًا وشيكًا للإمدادات الطبية ومستلزمات الوقاية، مما يُنذر بانفجار الوضع الصحي في بلد يعاني أصلاً من أزمة إنسانية حادة بسبب الحرب والنزوح والجوع.

خطر يتجاوز الحدود

ويحذر خبراء الصحة من أن تجاهل الكوليرا في السودان لا يهدد فقط أرواح الملايين داخله، بل يُعرض الأمن الصحي الإقليمي للخطر، خصوصًا مع ازدياد حركة النزوح نحو دول الجوار، وافتقار نقاط العبور للمراقبة الصحية المناسبة.

دعوات للتحرك الدولي

في ضوء هذا الوضع، دعت منظمات إنسانية وهيئات أممية المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري وتقديم التمويل اللازم لإنقاذ الأرواح، وتوفير اللقاحات، وترميم ما تبقى من البنية التحتية الصحية، مؤكدين أن كل تأخير في الدعم سيُدفع ثمنه من دماء الأبرياء، وخصوصًا الأطفال.

وباء الكوليرا يهدد أكثر من مليون طفل في الخرطوم وسط تحذيرات من كارثة صحية مزدوجة

الطريق الجديد

كشفت تقارير صحية عن تفشي خطير لوباء الكوليرا في ولاية الخرطوم، حيث تم تسجيل أكثر من 7,700 إصابة، بينها أكثر من 1,000 إصابة بين أطفال دون الخامسة، و185 حالة وفاة منذ يناير الماضي. وبينما ترتفع أعداد الإصابات بوتيرة مقلقة، يقف أكثر من مليون طفل على حافة الخطر، يواجهون تهديدًا مشتركًا من الكوليرا وسوء التغذية الحاد.

وفي ظل النزاع المستمر، الذي شرد أكثر من 3 ملايين شخص من الولاية، تعود آلاف العائلات إلى مناطق مدمرة تفتقر إلى الحد الأدنى من البنية التحتية – مياه نظيفة، صرف صحي، أو خدمات صحية أساسية – وهي ظروف مثالية لانتشار الأمراض المنقولة بالمياه، خاصة الكوليرا.

انفجار وباني في 10 أيام

بين 15 و25 مايو فقط، ارتفعت حالات الكوليرا اليومية من 90 إلى 815 إصابة يومية، بزيادة تسعة أضعاف خلال عشرة أيام. ويُعزى ذلك إلى تدهور الوضع المائي نتيجة هجمات متكررة على محطات الكهرباء، وانقطاع التيار، واعتماد الأسر على مصادر مياه غير آمنة وملوثة.

وفي الوقت نفسه، تُظهر البيانات أن اثنتين من محليات الولاية – جبل أولياء والخرطوم – تواجهان خطر المجاعة، مع تسجيل 307,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، بينهم 26,500 طفل في حالة حرجة تهدد حياتهم مباشرة، ما يجعل من الكوليرا تهديدًا قاتلًا في حال أصابت أطفالاً أنهكهم الجوع.

اليونيسف: نسابق الزمن لإنقاذ الأرواح

قال شيلدون يت، ممثل اليونيسف في السودان: "نحن نُسابق الزمن مع شركائنا لتوفير الرعاية، والمياه النظيفة، والتغذية الجيدة للأطفال الذين يتعرضون لخطر مزدوج. الكوليرا وسوء التغذية يمكن الوقاية منهما إذا تمكّنا من الوصول إليهم في الوقت المناسب."

وباستجابة متعددة الجوانب، توزع اليونيسف مواد معالجة المياه المنزلية، وتدعم محطة معالجة مياه المنارة التي تخدم أكثر من 1.9 مليون شخص، وتنفّذ حملات توعية في الأحياء ومناطق النزوح، وتنشر فرق استجابة سريعة لتعقيم مصادر المياه واحتواء العدوى.

تطعيمات، علاج، وتغذية عاجلة

حتى الآن، سلّمت اليونيسف أكثر من 1.6 مليون جرعة من لقاح الكوليرا الفموي، وتدعم تشغيل 105 مركزًا لعلاج سوء التغذية و4 مراكز استقرار. كما وزعت أكثر من 30,000 كرتونة من الأغذية العلاجية، ويجري العمل على توفير كميات إضافية لتغطية الأشهر القادمة.

لكن هذه الجهود تواجه فجوة تمويلية حادة، وتحتاج اليونيسف إلى 3.2 مليون دولار إضافية بشكل عاجل لتمويل الاستجابة المتكاملة في الصحة والمياه والتغذية والتوعية، لمنع مزيد من الوفيات وحماية الأطفال.

تحذير أخير: الوقت ينفد

في الخرطوم، حيث الأطفال الضعفاء يجمعون الماء من مصادر ملوثة، والكوليرا تنتشر أسرع من قدرة النظام الصحي على الاستجابة، تتحول الحياة اليومية إلى سباق مع الموت. وما لم يلب المجتمع الدولي نداء الاستغاثة هذا بالسرعة المطلوبة، فإن حياة مئات الآلاف من الأطفال ستبقى معلقة على خيط من الرجاء.

المتصورة المنجلية تهدد حياة الملايين: 3 ملايين طفل سوداني في دائرة خطر الملاريا في 2025

الطريق الجديد

وسط تصاعد الأزمات الصحية في السودان، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تحذيرًا شديد اللهجة بشأن تفشي الملاريا، مؤكدة أن طفيلي المتصورة المنجلية – الأخطر بين طفيليات الملاريا – مسؤول عن 87% من الحالات المسجلة في البلاد، وجميع الوفيات تقريبًا.

ويقدّر أن نحو 3 ملايين طفل دون سن الخامسة يواجهون خطرًا متزايدًا بالإصابة بالملاريا هذا العام، في وقت يعاني فيه السودان من تدهور حاد في النظام الصحي بسبب النزاع المسلح، والنزوح الجماعي، والانهيار شبه الكامل للبنية التحتية الطبية.

وتعد المتصورة المنجلية (Plasmodium falciparum) السبب الرئيسي في الحالات الشديدة والقاتلة للملاريا، إذ تتكاثر بسرعة في الدم وتهاجم كريات الدم الحمراء، ما يؤدي إلى فقر دم حاد، وتلف في الأعضاء، ومضاعفات قد تفضي إلى الموت، خاصة لدى الأطفال الصغار والنساء الحوامل.

وقالت اليونيسف إن الملاريا لا تزال واحدة من أكثر الأمراض فتكًا في السودان، حيث يموت طفل كل بضع دقائق في مكان ما من البلاد بسبب لدغة بعوضة حاملة للطفيلي.

وأكدت المنظمة أن الأطفال دون سن الخامسة "يدفعون الثمن الأغلى في معركة غير متكافئة مع المرض".

وفي ظل محدودية الوصول إلى العلاج، وضعف التغطية بلقاحات الوقاية، واستمرار النزوح، فإن انتشار المتصورة المنجلية يشكل تحديًا خطيرًا يهدد مستقبل جيل كامل.

وتحث اليونيسف المجتمع الدولي، والجهات الصحية، وشركاء التنمية، على تكثيف الجهود لتوفير أدوات الوقاية مثل الناموسيات المعالجة، والدعم الغذائي للأطفال، وتعزيز قدرات العاملين الصحيين، إلى جانب تسريع عمليات التوزيع والوصول إلى المناطق المعزولة والنازحين في أماكن الخطر.

وأكدت المنظمة أن القضاء على الملاريا في السودان لم يعد حلمًا بعيدًا، بل "ممكنًا بالإرادة السياسية، والدعم المجتمعي، والتمويل المستدام." ولكن، في مواجهة المتصورة المنجلية، لا وقت للتردد، فكل يوم تأخير يعني أرواحًا تُزهق بلا سبب.

الطريق الجديد
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

الاتحاد الأفريقي يختتم ورشة عمل رفيعة لإحياء التزام القارة بأجندة المرأة والسلام والأمن

الطريق الجديد
في لحظة محورية تعيد تسليط الضوء على الدور الهام للمرأة في بناء السلام، اختتمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلام والأمن، ورشة عمل رفيعة المستوى استمرت ثلاثة أيام، تحت شعار: "تنشيط رصد المرأة والسلام والأمن من خلال إطار النتائج القاري وتعزيز البحث في مجال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا."
وتأتي هذه الورشة في وقت تستعد فيه القارة الأفريقية للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، الذي كرّس للمرة الأولى الدور المركزي للمرأة في عمليات السلام والأمن، وأكد على ضرورة مشاركتها الكاملة والمتساوية في منع النزاعات وبناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقرارًا.
في كلمتها الافتتاحية، شددت السفيرة ليبيراتا مولامولا، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، على أهمية القيادة الشاملة وصناعة السياسات المبنية على الأدلة، داعية إلى شراكات قوية لدفع أجندة المرأة والسلام والأمن إلى الأمام. كما حيّت جهود من سبقها في المنصب، السيدة بينيتا ديوب، في بناء أساس مؤسسي لهذا المسار.
وشهدت الورشة مشاركة نخبة من الخبراء والممثلين الإقليميين والدوليين، حيث قدمت السيدة بيليتشاتشو أيناليم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عرضًا محوريًا حول إطار العمل المشترك كأداة سياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، داعية إلى التصديق على الاتفاقيات القارية، وتأمين تمويل مستدام لتمكين النساء في سياقات النزاع.
وأكد السيد تورو سوجيو، نائب رئيس بعثة اليابان لدى الاتحاد الأفريقي، التزام بلاده المتنامي بدعم مشاركة النساء في بناء السلام وحوكمة الأمن، فيما أشادت السيدة برودنس نغوينيا، مديرة شؤون المرأة والنوع الاجتماعي والشباب، بمخرجات الورشة ووصفتها بأنها "نقطة تحول في تطبيق منظور المرأة والسلام والأمن بأدوات حيوية تعكس واقع النساء في أفريقيا."
وتمثل أبرز مخرجات الورشة في: إعادة معايرة إطار الاستجابة للأزمات بما يتناسب مع قدرات الدول الأعضاء، مع الدعوة إلى أدوات رقمية مبسطة، وتوصية بإعداد تقارير كل سنتين، وتحديد عشرة إجراءات ذات أولوية، أبرزها إدماج قضايا العنف الرقمي، والأمن المناخي، والقيادة بين الأجيال، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الوطنية والإقليمية والمجتمع المدني، ونقل أصوات المجتمعات المتأثرة بالصراع، خاصة من منطقة الساحل (تشاد، بوركينا فاسو، النيجر)، والتي طالبت بزيادة التمويل لبرامج السلام المجتمعي، وتعزيز آليات المساءلة عبر توحيد جداول إعداد التقارير، وتحسين استخدام البيانات في صياغة السياسات ورصد الميزانيات.
وشارك في الورشة أكثر من 60 ممثلًا من منظمات دولية وإقليمية، ومراكز تدريب وبحوث، ووكالات أممية، ومنظمات مجتمع مدني، من بينها: مركز القاهرة الدولي لحل النزاعات، مركز ناميبيا للسلام، مركز السنغال، مؤسسة بلان إنترناشونال، منظمة أكورد، شبكة NEWA، ومعهد AWPSI. كما قدّمت اليابان والنرويج وجهات دولية أخرى دعمًا فنيًا ملموسًا يعكس التضامن العالمي مع النساء صانعات السلام في القارة.
أكد المنظمون أن الزخم المتولد عن هذه الورشة يجب أن يُترجم إلى إجراءات عملية وقابلة للقياس، تُبرز دور المرأة الإفريقية ليس فقط كمستفيدة من جهود السلام، بل كصانعة له.
واكد الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد للمضي قدمًا، بقيادة نسائية، وبيانات دقيقة، ورؤية موحدة لبناء سلام دائم يرتكز على العدالة والمساواة بين الجنسين."

السودان على حافة الكارثة: نزوح قياسي ومجاعة وأزمة إنسانية تهدد حياة الملايين

الطريق الجديد
في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، يقف السودان اليوم على شفا هاوية غير مسبوقة، نتيجة الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والتي حولت البلاد إلى ساحة مفتوحة للموت والجوع والمرض، وجعلت المدنيين يدفعون الثمن الأكبر.
أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم
نزح ما يقرب من 9 ملايين شخص داخليًا، بينما اضطر أكثر من 3 ملايين آخرين إلى الفرار نحو دول الجوار بحثًا عن الأمان، في حين لم يعد هناك ما يشير إلى أي أفق لحل سياسي قريب. وبذلك أصبح السودان اليوم يسجل أكبر عدد من النازحين داخليًا على مستوى العالم.
ثلثا السكان في خطر .. و16 مليون طفل في عين العاصفة
تشير التقارير إلى أن نحو ثلثي السكان – أي ما يزيد على 30 مليون شخص – بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، بينهم أكثر من 16 مليون طفل. وتشهد مناطق عديدة انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، فيما أُكدت بالفعل حالات مجاعة في بعض الولايات، وسط تحذيرات من أن ملايين الأرواح مهددة بالموت جوعًا ما لم يتوفر الدعم الفوري.
العنف الجنسي والأوبئة .. مأساة متعددة الوجوه
في ظل غياب الحماية وانهيار القانون، تواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في وقت يحتاج فيه أكثر من 12.1 مليون شخص إلى خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي.
ترافق ذلك مع تفشي أمراض قاتلة مثل الكوليرا والملاريا وسوء التغذية، في وقت تضرب فيه الصدمات المناخية من جفاف وفيضانات ما تبقى من سبل الحياة.
القيود والتمويل يعيقان الإنقاذ
ورغم محاولات المنظمات الإنسانية إيصال المساعدات، فإن القيود المفروضة على الوصول الإنساني، إلى جانب شح التمويل، تشكل عوائق كارثية أمام إنقاذ الأرواح. وتُمنع فرق الإغاثة من الوصول إلى بعض أكثر المناطق تضررًا بسبب استمرار المعارك، ما يزيد من تعقيد الوضع بشكل يومي.
"ما نشهده في السودان ليس مجرد أزمة، بل انهيار شامل لكل ما يُبقي الإنسان على قيد الحياة – الأمن، الغذاء، الصحة، والمأوى." – بحسب مسؤول في منظمة إنسانية دولية.
وتطالب منظمات الإغاثة الدولية المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف النزيف الإنساني في السودان، ودعم إيصال المساعدات، وضمان حماية المدنيين، خاصة النساء والأطفال. فكل يوم يمر ليس مجرد تأخير، بل إعدام بطيء لأمة بأكملها.

لاجئو دارفور في تشاد ينجون من الموت ليصارعوا البقاء

الطريق الجديد
في مخيمي طينة وأوري كاسوني المتناثرين على الحدود التشادية مع السودان، يعيش عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين واقعًا قاتمًا يتقاطع فيه الأمان من نيران الحرب مع معاناة جديدة لا تقل قسوة: الجوع، العطش، والمرض.
فمنذ أن أجبرهم القصف العنيف في شمال دارفور، لاسيما في محيط الفاشر ومخيم زمزم، على الفرار، تقطّعت السبل بنحو 80 ألف لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال، بحثًا عن ملاذ آمن. وبالرغم من نجاتهم من القنابل، فإنهم يواجهون اليوم صراعًا مختلفًا للبقاء.
مهانات .. الطفل الذي نجى بجسد مبتور وأمل لا ينكسر
بين هؤلاء، يبرز وجه صغير يحكي كل شيء: مهانات، طفل في الحادية عشرة، فقد ذراعه اليسرى وأصيب في عينه بقنبلة شظوية أثناء الهجوم على مخيم زمزم. قُتل والده أمام عينيه، ووجد نفسه في خضم جراحه بمخيم طينة.
تقول والدته: "كان في صدمة. لا يتكلم. لا يتحرك. لكن الأطباء لم يتخلوا عنه، ومع الأيام بدأ يستجيب للعلاج..."
في عيادات أطباء بلا حدود، يجد الأطفال كمهانات الرعاية الطبية والنفسية اللازمة، من تعقيم الجروح وتسكين الألم إلى الدعم النفسي، في محاولة لإعادة ترميم ما كسرته الحرب.
احتياجات تفوق قدرة المستجيب الوحيد
ورغم الجهود، تحذر أطباء بلا حدود من أن الوضع تجاوز طاقة الاستجابة الحالية، وتقول كليرسان فيليبو، منسقة الطوارئ في السودان: نحن نصرخ في صحراء مزدحمة. نحتاج لتحرك عاجل من المنظمات الإنسانية الأخرى. الوضع كارثي، والناس يموتون بصمت."
في طينة وأوري كاسوني، حيث الاكتظاظ تجاوز الحدّ، يعاني الأطفال من سوء تغذية حاد بنسبة 18%، وتم رصد 16 حالة عنف جنسي في شهر واحد فقط. وتواجه النساء الحوامل والناجون من الصدمات تحديات جسدية ونفسية هائلة، وسط نقص فادح في المأوى والمياه والغذاء.
صرخة إنسانية تنتظر من يُصغي
منذ أبريل 2025، قدمت فرق أطباء بلا حدود أكثر من 7,700 استشارة طبية، ولقحت 5,755 طفلًا ضد الحصبة، وأنشأت 40 مرحاضًا لتأمين الحد الأدنى من الخدمات الصحية العامة. إلا أن شح الموارد، وتوقف عمليات إعادة التوطين، وغياب التنسيق الدولي، ينذرون بكارثة إنسانية تتضخم كل يوم.
في هذه البقعة المنسية من العالم، لم تعد أصوات المدافع تُسمع، لكن صرخات الجوع والمرض والخوف لا تزال ترتفع... ولا من يُجيب.

وباء الكوليرا يفتك بالسودان: أكثر من 65 ألف إصابة و1,700 وفاة منذ أغسطس .. واليونيسف تطلق أكبر حملة تطعيم

الطريق الجديد
في واحدة من أسوأ موجات تفشي الكوليرا في تاريخ السودان الحديث، سُجّلت أكثر من 65,200 إصابة و1,700 وفاة في 12 ولاية من أصل 18، منذ الإعلان الرسمي عن الوباء في 12 أغسطس 2024. ومع تصاعد العدوى وانتشارها السريع، تتسابق اليونيسف ووزارة الصحة والشركاء الإنسانيون لاحتواء الوباء وإنقاذ الأرواح، في ظل انهيار الخدمات الأساسية وانعدام مياه الشرب الآمنة لملايين السودانيين.
حملة تطعيم غير مسبوقة في وجه وباء قاتل
استجابةً لهذه الكارثة الصحية، ضاعفت اليونيسف جهودها على الأرض، وسلّمت أكثر من 13.7 مليون جرعة من لقاحات الكوليرا الفموية إلى السودان منذ عام 2023، بينها أكثر من 9.2 مليون جرعة خلال عام 2024 وحده، ونحو 1.6 مليون جرعة إضافية خلال عام 2025.
ومن المقرر أن تصل دفعة جديدة تضم 3 ملايين جرعة بحلول نهاية مايو الجاري، لتوزع على المناطق الأكثر تضررًا، خاصة في ولايتي الخرطوم وشمال كردفان، حيث يشهد المرض معدلات انتشار مقلقة.
أزمة ممتدة واستجابة متعددة الجبهات
لا تقف استجابة اليونيسف عند حدود اللقاحات، بل تشمل أيضًا توفير أملاح الإماهة الفموية، ومجموعات علاج الإسهال المائي الحاد، وأقراص تنقية المياه، وخزانات مياه للمجتمعات المحرومة، بهدف كسر حلقة انتقال العدوى وإنقاذ من يمكن إنقاذه.
وتواجه العائلات السودانية، خاصة في المناطق المتضررة من النزاع والنزوح، تحديات قاسية في الحصول على مياه نظيفة، ما يجعل خطر الإصابة بالكوليرا حتميًا لدى كثيرين، لا سيما الأطفال والنساء الحوامل.
دعوة عاجلة للتحرك الدولي
مع الانتشار الواسع للكوليرا وضعف المنظومة الصحية، تدق المنظمات الإنسانية ناقوس الخطر، وتدعو إلى تمويل عاجل ودعم تقني ولوجستي لتوسيع نطاق التطعيمات، وتحسين الوصول إلى المياه والصرف الصحي، وإنقاذ آلاف الأرواح التي أصبحت الكوليرا تهددها يوميًا.
"الوباء لن ينتظر، وكل ساعة تأخير تعني مزيدًا من الإصابات والوفيات. اللقاح ينقذ الحياة، ولكن لا بد أن يرافقه دعم للبنية الصحية والمجتمعية." – بحسب أحد مسؤولي الطوارئ في السودان.
وبينما تواصل الكوليرا حصد الأرواح، تبقى المعركة مفتوحة أمام الجهات الفاعلة، وسط تحديات معقدة تتجاوز القطاع الصحي وحده. ما يجري في السودان اليوم ليس مجرد أزمة صحية، بل اختبار إنساني شامل لمسؤولية العالم تجاه شعب ينهكه المرض والنزاع والانهيار المؤسسي.

الطريق الجديد
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

السودان: الأزمة الإنسانية تلاحق الأطفال وتهدد مستقبلهم في ظل نقص التمويل وانتشار الأوبئة

الطريق الجديد

في ظل تصاعد الأزمة الإنسانية في السودان، حذر المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، من أن الأطفال هم الأكثر تأثرًا بهذه الكارثة التي تهدد مستقبل ملايينهم. وجدد دعوته لوقف فوري للأعمال العدائية وفتح الطرق أمام وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق، وذلك في وقت يعاني فيه النظام الإنساني من نقص حاد في التمويل.

قال دوجاريك خلال المؤتمر الصحفي في نيويورك: "الأطفال يشكلون نصف الأشخاص المحتاجين للمساعدة في السودان، ونصف النازحين من النزاع الذي بدأ في أبريل 2023، ما يجعلهم الفئة الأشد هشاشة". وأضاف أن التمويل المتوفر لا يغطي سوى أقل من 18% من الدعم الحاسم لحماية الأطفال، مع وجود فجوة تمويلية تُقدر بـ88 مليون دولار لأنشطة حماية الطفل التي لا تتجاوز نسبتها 3% من الإجمالي.

ولفت المتحدث إلى أن الأطفال المنفصلين عن أسرهم يواجهون مخاطر متزايدة من الإيذاء والاستغلال والصدمات النفسية، في بيئة تفاقمت فيها الأوضاع الصحية والوبائية.

وباء الكوليرا يضرب الصغار والحصبة تلاحقهم

منذ تفشي الكوليرا في يوليو 2024، سجلت وزارة الصحة السودانية أكثر من 80 ألف حالة اشتباه ووفاة أكثر من ألفي شخص، بينهم 7,300 إصابة و200 وفاة بين الأطفال دون الخامسة. ورغم تراجع الإبلاغ عن الحالات في ولاية الخرطوم الشهر الماضي، إلا أن دوجاريك حذر من أن هذا الانخفاض قد يخفي تفشي حقيقي يطال مناطق أخرى كالخرطوم، جنوب دارفور، ونهر النيل. وأشار إلى حملة تطعيم فموية ضد الكوليرا أطلقت في ولاية الخرطوم في يونيو الماضي، بهدف حماية 2.6 مليون شخص، لكنها تجري في ظل صراع داخلي مستمر يصعب من جهود السيطرة على المرض.

ولا يتوقف الخطر عند الكوليرا، إذ تواجه السودان أيضً تفشي في مرض الحصبة، حيث أبلغ عن أكثر من 2,200 حالة و5 وفيات منذ بداية العام، وأكثر من 60% من الحالات بين الأطفال دون الخامسة. وبرغم استجابة شركاء الأمم المتحدة، إلا أن نقص اللقاحات والإمدادات والكوادر الطبية يُعيق السيطرة على التفشي.

خطر يهدد جيل المستقبل

في ظل هذه الظروف القاسية، يواجه الأطفال السودانيون تحديات صحية ونفسية جمة تهدد حياتهم ومستقبلهم، وسط نقص الدعم الدولي وضيق الممرات الإنسانية. ويبقى السؤال الملح: هل ستتجاوب المنظمات والجهات المانحة سريعًا قبل فوات الأوان؟

مسؤولة أممية تحذر من تداعيات صراع السودان: أرواح تزهق وخطر إقليمي يهدد استقرار المنطقة

الطريق الجديد

في إحاطة مهمة أمام مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة، حذرت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، مارثا بوبي، من حجم الكارثة الإنسانية في السودان، مشيرة إلى فقدان العديد من الأرواح، والمعاناة النفسية العميقة، مع تصاعد خطر اندلاع حرب إقليمية تهدد استقرار المنطقة بأسرها.

وقالت بوبي إن الصراع في السودان، الذي دخل عامه الثالث، لا يزال يعصف بحياة المدنيين ويعقد المشهد الأمني، حيث تتغير خطوط المواجهة باستمرار مع تكثيف الهجمات الجوية العشوائية التي تنفذها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مستهدفة المدنيين والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات.

وأشارت إلى الاستخدام المتزايد للأسلحة المتطورة، مثل الطائرات المسيرة بعيدة المدى، ما وسع رقعة العنف ليشمل مناطق كانت مستقرة سابقا ، ما تسبب في نزوح جماعي وخسائر بشرية فادحة، ويتوقع تفاقم الوضع مع حلول موسم الأمطار الذي يصعب معه التنقل على الأرض.

وحذرت المسؤولة الأممية من أن الصراع يتجاوز حدود السودان، مشيرة إلى تصاعد الاشتباكات في منطقة الحدود الثلاثية بين السودان وليبيا ومصر، والتي تشمل تدخلات عسكرية متنوعة، مما يثير قلقًا بالغًا ويشكل تهديدًا لاستقرار إقليمي هش.

وأضافت بوبي أن الإفلات المستمر من العقاب يعزز من تفاقم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مؤكدة توثيق ارتفاع ثلاثي لعمليات القتل التعسفي، منها إعدامات موجزة تستهدف المدنيين على خلفيات سياسية وعرقية، مع تصاعد العنف الجنسي خصوصًا ضد النساء والأطفال، والهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني.

وأوضحت أن استمرار الإفلات من العقاب يغذي دوامة العنف ويقوض فرص السلام، داعية إلى مساءلة جميع أطراف النزاع لضمان حقوق الضحايا وتحقيق عدالة حقيقية.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، أشارت بوبي إلى تشكيل حكومة "الأمل" برئاسة كامل إدريس، لكنها لفتت إلى استمرار الانقسامات داخل تحالف "تأسيس" بقيادة قوات الدعم السريع، التي تخطط لتشكيل حكومة موازية في مناطق سيطرتها، مؤكدة أن وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه تمثل الركيزة الأساسية لأي حل مستدام.

ودعت بوبي إلى قيادة مدنية قوية قادرة على صياغة توافق سياسي شامل يقود البلاد نحو انتقال سلمي حقيقي، مؤكدة أهمية دعم المجتمع الدولي وجهود المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، رمطان لعمامرة، الذي يُطالب مجلس الأمن بتوحيد مواقف أعضائه لدعم مساعيه في خفض التصعيد وإطلاق حوار جاد بين الأطراف.

وشددت المسؤولة الأممية في ختام كلمتها على ضرورة تعاون المجتمع الدولي وشركائه متعددين الأطراف، داعية مجلس الأمن لقيادة الطريق نحو السلام في السودان.

من جهتها، قدّمت المستشارة الأولى في رابطة إدارة الطوارئ بأفريقيا، شاينا لويس، تمثيلاً للمجتمع المدني، حيث نقلت شهادات مأساوية من الواقع السوداني، مؤكدة توقف ما يصل إلى 80% من المرافق الصحية في مناطق النزاع نتيجة للهجمات المستمرة التي تجاوزت 540 هجومًا.

وتحدثت لويس عن لقاءها بطفلة صغيرة مصابة برصاصة طائشة في منزلها، مشيرة إلى معاناة الأطفال الذين يتحملون وطأة عنف لا ينبغي لأحد أن يتحمله، وأكدت أن الحرب الحالية تستهدف تدمير الثورة السلمية والديمقراطية التي يقودها الشباب السوداني، خاصة الشابات، مشددة على أن رؤية هؤلاء الشباب للسلام والعدالة والحرية "ليست خرافة، بل باقية في شوارع السودان".

تأتي هذه الإحاطة في إطار تطبيق القرار الأممي 2715 الصادر في ديسمبر 2023، الذي يطالب بتقديم إحاطات دورية كل 120 يومًا حول جهود الأمم المتحدة لدعم السودان نحو السلام والاستقرار.

واختتم المجلس جلسته بعقد مشاورات مغلقة استمع فيها إلى إحاطة من المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، رمطان لعمامرة، فيما يتطلع المجتمع الدولي إلى خطوات ملموسة تضع حدًا لمعاناة السودانيين وتنهي دوامة العنف التي تقود البلاد إلى مزيد من الهاوية.

بعثة تقصي الحقائق تحذر من جرائم دولية وانتهاكات مروعة في السودان ودعوات لمساءلة المسؤولين

الطريق الجديد

حذرت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، في تقرير قدمته أمام مجلس حقوق الإنسان اليوم الثلاثاء، من تصاعد مريع لحدة الحرب الأهلية في السودان، وما يرافقها من معاناة إنسانية كارثية لآلاف المدنيين العالقين وسط نزاع لا يرحم.

وأشارت البعثة إلى تزايد استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان، وانتشار العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى استغلال المساعدات الإنسانية كسلاح من قبل أطراف النزاع، حيث تتعرض المستشفيات والمرافق الطبية للحصار والدمار المتكرر.

وقال رئيس البعثة، محمد شاندي عثمان: "النزاع لم يقترب من نهايته بعد، والمعاناة الإنسانية تتفاقم يومًا بعد يوم. تفكك الحكم، عسكرة المجتمع، وتدخل جهات أجنبية يغذي هذه الأزمة المدمرة."

وتسببت الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي اندلعت في أبريل 2023 في مقتل آلاف المدنيين، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص، معرضين للعنف الجنسي والنهب وتدمير المنازل والمرافق الأساسية.

وقالت عضوة البعثة، منى رشماوي: "ما بدأ كأزمة سياسية تحول إلى حالة طوارئ في مجال حقوق الإنسان، مع جرائم دولية تلطخ سمعة جميع المتورطين. المدنيون يتحملون العبء الأكبر، والحرب تدخل عامها الثالث دون أي مؤشر على نهايتها."

وثقت البعثة 240 مقابلة، وفحصت أدلة بصرية تتعلق بهجمات محددة، كما تعاونت سرًا مع هيئات قضائية معنية، على الرغم من رفض السودان السماح لها بالدخول، مما دفعها للتحقيق في دول الجوار.

في محيط الفاشر، شهد المدنيون اعتداءات واحتجازًا وقتلًا، حيث قتل أكثر من 100 مدني خلال هجوم واحد لقوات الدعم السريع، كما أسفر قصف آخر عن مقتل 15 مدنيًا في الكومة. وفي المناطق التي استعادت فيها القوات المسلحة السيطرة، رصدت البعثة أعمال عنف انتقامية واسعة ضد مدنيين، من ضمنهم مدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في المجال الطبي.

وأوضحت البعثة أن المساعدات الإنسانية تُستخدم كسلاح، حيث تفرض القوات المسلحة قيودًا بيروقراطية، في حين تقوم قوات الدعم السريع بنهب القوافل ومنع إيصال المساعدات، مما يدفع البلاد نحو مجاعة مروعة، خاصة في دارفور.

وتعرضت قوافل ومرافق صحية لأعمال قصف متكرر، ما أدى إلى مقتل موظفين وإغلاق العيادات، كما رصدت البعثة تصاعدًا حادًا في العنف الجنسي والاختطاف والعبودية والزواج القسري، خاصة في مخيمات النازحين تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

وقالت خبيرة البعثة، جوي نغوزي إزيبيلو: "المساءلة ليست ترفًا، بل شرط أساسي لتحقيق سلام مستدام. غياب المحاسبة يغذي النزاع، ويجب أن تكون العدالة في جوهر أي اتفاق سلام لمعالجة جذور الأزمة."

قبل أن يسبقنا المطر والموت ..

نداء إنساني عاجل من أطباء بلا حدود لإنقاذ لاجئي دارفور في شرق تشاد

الطريق الجديد

في ظل تزايد أعداد اللاجئين السودانيين الفارين من جحيم الحرب في دارفور إلى مخيمي طينة وأوري كاسوني شرق تشاد، أطلقت منظمة أطباء بلا حدود تحذيرًا عاجلًا من تدهور وشيك للوضع الإنساني ما لم تُسرّع الجهات الدولية وتيرة دعمها واستجابتها.

"الاستجابة الحالية غير كافية على الإطلاق"، هكذا أكدت كليرسان فيليبو، منسقة الطوارئ مع أطباء بلا حدود في السودان، محذرة من كارثة تلوح في الأفق مع تدفق اللاجئين المستمر وغياب الحد الأدنى من مقومات الحياة.

طفح في الأعداد وشح في الموارد

في مخيم أوري كاسوني، تشير التقديرات إلى أن عدد سكانه ارتفع من 56,000 إلى أكثر من 96,000 لاجئ خلال أسابيع، بعد أن استقبل 40,000 وافد جديد منذ أبريل. هؤلاء الفارّون من شمال دارفور لجأوا إلى المخيم بما تيسر لديهم من أقمشة وعيدان، ليقيموا مساكن مؤقتة وسط انعدام تام للمراحيض أو البنى التحتية الأساسية.

وتقول سان فيليبو: "أجرينا تقييمًا سريعًا للاحتياجات، وبدأنا تأمين المياه عبر الصهاريج، لكن الحلول المؤقتة لا تكفي. نحتاج إلى تحرك فوري لتأمين الغذاء والمأوى والصرف الصحي والرعاية الطبية، بما يشمل الصحة النفسية، قبل أن ينفجر الوضع."

المطر يقترب والمخاطر تتكاثر

ومع اقتراب موسم الأمطار، تتزايد المخاوف من تفشي الأوبئة وتفاقم سوء التغذية. الطرق قد تُقطع، والمياه الراكدة ستُضاعف مخاطر الكوليرا والملاريا، بينما يواجه السكان الجوع والعطش وسوء الأحوال الصحية في خيام بلا حماية.

"لا نتوقع تراجع عدد الوافدين إلى طينة وأوري كاسوني في الأسابيع القادمة، بل العكس. وبدون تدخل سريع، قد يتحول هذا المخيمين إلى بؤرتين للموت البطيء،" تضيف سان فيليبو.

وجددت أطباء بلا حدود دعوتها العاجلة إلى الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات الإنسانية لتكثيف دعمهم قبل أن يتفاقم الوضع، ويصبح ما يمكن إنقاذه اليوم، ندمًا غدًا.

في شرق تشاد، حيث هرب اللاجئون من نيران الحرب، لم يجدوا سلامًا، بل معركة أخرى ضد الجوع، المرض، والنسيان.

والمطر على الأبواب.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

الأمم المتحدة تحذر من تفاقم أزمة النزوح في دارفور وكردفان وسط تدهور الأوضاع الإنسانية

الطريق الجديد
أعرب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن قلقه العميق إزاء تصاعد موجات النزوح في إقليمي دارفور وكردفان بالسودان، حيث يواصل آلاف المدنيين الفرار من دوامة العنف وانعدام الأمن المتصاعد.
وقال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق، خلال المؤتمر الصحفي اليومي، إن نقص التمويل وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة تزيد من الضغوط على جهود الاستجابة، في ظل أوضاع إنسانية متدهورة يئن تحتها المدنيون.
وأكد مكتب المنظمة الدولية للهجرة تسجيل نزوح أكثر من 12,300 شخص في الفترة بين 10 و14 يونيو، بينهم نحو ألف مدني فروا من مخيم أبو شوك ومدينة الفاشر شمال دارفور، هربًا من تصاعد العنف وتدهور الأوضاع الاقتصادية.
وأوضح فرحان حق أن النازحين توزعوا بين مناطق مختلفة من الفاشر ومحلية طويلة، حيث تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على تقديم الدعم الطارئ للوافدين الجدد.
وفي جنوب كردفان، نزح ما يقرب من 11 ألف شخص من عشر قرى في محلية القوز خلال أيام معدودة، لينضموا إلى أكثر من 9 آلاف نزحوا سابقًا في نهاية مايو الماضي. معظم النازحين لجأوا إلى محلية شيكان شمال كردفان، بينما توجه البعض إلى جنوب وغرب الإقليم.
ودعا نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة إلى حماية المدنيين، سواء الذين غادروا مناطق النزاع أو الذين اختاروا البقاء، مشددًا على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود أو عراقيل، لتوفير الاحتياجات الأساسية التي تحافظ على حياة المحتاجين.
في ظل استمرار النزاع وتصاعد معاناة المدنيين، تبقى الدعوات الأممية إلى وقف الأعمال العدائية وتسهيل عمليات الإغاثة، سبيلًا لإنقاذ آلاف الأرواح وإعادة الأمل إلى قلوب النازحين في دارفور وكردفان.

برنامج الأغذية العالمي يحذر: ملايين اللاجئين السودانيين يواجهون شبح المجاعة وسط أزمات تمويل حادة

الطريق الجديد
أطلق برنامج الأغذية العالمي إنذارًا خطيرًا بشأن الوضع الإنساني للاجئين السودانيين الفارين من الحرب، محذرًا من أن ملايين اللاجئين في دول الجوار يواجهون خطر الانزلاق نحو مزيد من الجوع وسوء التغذية في ظل تخفيضات حادة في المساعدات الغذائية المنقذة للحياة.
وأوضح البرنامج، في بيان أصدره اليوم الاثنين، أن النزاع الذي اندلع في السودان منذ أبريل 2023 دفع أكثر من أربعة ملايين شخص إلى الفرار بحثًا عن الأمان والغذاء، في رحلة محفوفة بالمخاطر، حيث تصل العائلات إلى دول اللجوء محملة بالصدمة وتعاني من سوء التغذية، وحاملين معهم القليل جدًا إلى جانب ما يرتدونه من ملابس.
وأكد البرنامج أنه استجاب سريعًا للأزمة، مقدّمًا مساعدات غذائية ونقدية، ووجبات ساخنة، إلى جانب دعم تغذوي، في سبع دول مجاورة، تشمل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان وأوغندا. كما وسّع جهوده ليشمل دعم المجتمعات المضيفة التي استقبلت اللاجئين رغم معاناتها من أزمات أمن غذائي مماثلة.
لكن التحذير الأكثر إلحاحًا جاء من البرنامج الذي أكد أن استدامة هذه المساعدات باتت على المحك، مشيرًا إلى أن نقص التمويل قد يؤدي إلى توقف تقديم المساعدات في عدة دول خلال الأشهر المقبلة.
وقال بيان البرنامج إن اللاجئين في أوغندا، خصوصًا الفئات الأشد ضعفًا، يتلقون أقل من 500 سعرة حرارية يوميًا، وهو أقل من ربع الاحتياجات الغذائية الأساسية، بينما تواجه أنظمة دعم اللاجئين ضغطًا هائلًا بسبب تزايد الوافدين. أما في تشاد، التي تستضيف حوالي ربع اللاجئين السودانيين، فقد أعلن البرنامج أنه مضطر إلى تقليص الحصص الغذائية خلال الأشهر القادمة ما لم تتوفر مساهمات إضافية عاجلة.
وصف شون هيوز، منسق عمليات الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي، الأزمة بأنها "إقليمية كاملة الأبعاد"، مضيفًا: "نحن أمام وضع يتفاقم في بلدان تعاني أصلًا من انعدام أمني غذائي حاد ونزاعات مستمرة". وأضاف أن ملايين اللاجئين يعتمدون كليًا على الدعم المقدم، وأن غياب التمويل سيزيد من معاناة الأطفال والأسر الأشد ضعفًا.
ويبرز الأطفال كالفئة الأكثر هشاشة، إذ تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد لديهم عتبة الطوارئ في مراكز استقبال اللاجئين في أوغندا وجنوب السودان، حيث يعاني الكثير منهم من سوء التغذية حتى قبل وصولهم إلى مراكز الدعم.
يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى تمويل طارئ بقيمة تزيد على 200 مليون دولار أمريكي لمواصلة الاستجابة في دول الجوار خلال الأشهر الستة المقبلة، إلى جانب 575 مليون دولار إضافية لعملياته داخل السودان.
وقال مسؤول البرنامج: "الدعم الإنساني وحده لن يوقف النزاع أو النزوح القسري. هناك حاجة ملحة لتحرك سياسي ودبلوماسي عالمي لإنهاء القتال وتحقيق السلام والاستقرار في السودان."

في اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في النزاعات: الأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر في السودان وتطالب بحماية الناجين ومحاسبة الجناة

الطريق الجديد
في يوم خصصه العالم للتضامن مع ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع، أطلقت كريستين هامبروك، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان بالإنابة، نداءً إنسانيًا حازمًا، محذرة من أن السودان يشهد موجة غير مسبوقة من الانتهاكات الجنسية المروعة في ظل الحرب الدائرة للعام الثالث على التوالي.
ضحايا في الظل وصمت مفروض بالقوة
مع اشتداد القتال، تتوالى التقارير عن اغتصاب واستعباد جنسي واختطاف منهجي، معظمها استهدف النساء والفتيات، بينما يبقى الرجال والفتيان في دائرة النسيان، يعانون بصمت وسط غياب الاعتراف المجتمعي بآلامهم واحتياجاتهم.
"وراء كل رقم قصة، ووراء كل صرخة ألم ناجٍ يحاول النجاة ليس فقط من الجريمة، بل من الوصمة والصمت والتهميش"، هكذا وصفت هامبروك المشهد القاتم في السودان.
شجاعة استثنائية تقاوم في العتمة
رغم فداحة المعاناة، سلّط البيان الضوء على شجاعة الناجيات ومنظمات نسوية محلية تقف في الخطوط الأمامية، تقدّم الدعم النفسي والصحي والخدمات الأساسية، غالبًا بموارد شحيحة وفي ظروف محفوفة بالخطر.
"الناجون لا يطلبون الشفقة، بل العدالة والدعم والاعتراف بإنسانيتهم"، قالت هامبروك، مشددة على أن النهج القائم على الناجين يجب أن يكون في صميم كل استجابة إنسانية، وأن توفر لهم خدمات تحترم كرامتهم، وتمنحهم الحق في اتخاذ القرار، وتصل إليهم أينما كانوا، دون تمييز.
دعوة عاجلة للوقاية والمساءلة
البيان الأممي لم يكتف برصد الانتهاكات، بل دعا إلى تحرك عاجل وملموس لمنع منع العنف الجنسي قبل وقوعه، وضمان وصول الرعاية الطبية والنفسية العاجلة، وملاحقة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب، بالإضافة الى تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني السودانية، وخاصة النسوية منها
لا تطبيع مع الجريمة
"لا يمكننا أن نسمح بتطبيع العنف الجنسي أو تجاهله أو التعايش معه. يجب أن تتحوّل الكلمات إلى أفعال، وأن يشعر كل ناجٍ بأنه ليس وحيدًا في معركته من أجل العدالة"، ختمت هامبروك.
وجاءت رسالة اليوم، في ظل حرب تنتهك الجسد والكرامة، ترفع الأمم المتحدة صوتها مجددًا: "الناجون أولًا .. العدالة الآن، ولا أحد يترك خلف الركب."

الولايات المتحدة تؤكد دعمها للوصول الإنساني في السودان وتطالب الأطراف بفتح المعابر وإنهاء عرقلة المساعدات

الطريق الجديد
أدلى القائم بأعمال الممثل الأمريكي لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتصريح حازم خلال جلسة المجلس المخصصة لمناقشة الأزمة السودانية، مشدد على أن الصراع في السودان لا يزال يشكل أكبر أزمة إنسانية في العالم، وأنها أزمة من صنع الإنسان بالكامل.
وفي كلمة أشاد خلالها بإحاطات الأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا، مارثا بوبي، والمستشارة في مجال الطوارئ، شاينا لويس، وصف الممثل الأمريكي استمرار عرقلة وصول المساعدات الإنسانية بأنها "تكتيك حرب" تستخدمه القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجهات مسلحة أخرى لتحقيق أهداف عسكرية واستخباراتية، مما يؤدي إلى تفاقم المجاعة وخسائر فادحة في الأرواح.
ودعا الممثل الأمريكي جميع أطراف النزاع إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، معلنا ترحيب بلاده بالسعي الأممي نحو هدنة إنسانية في البلاد.
واقترح ثلاث إجراءات أساسية على الأطراف السودانية لتحقيق هذا الهدف: إزالة العوائق البيروقراطية التي تؤخر إرسال الإمدادات والأفراد، مع إلزام الأطراف بالرد خلال 72 ساعة على إخطار منفذي المساعدات عن استخدام المساعدات، وإلا يجب السماح لها بالمضي قدم ، وفتح جميع المعابر الحدودية إلى السودان للأغراض الإنسانية، بما في ذلك المعابر من جنوب السودان إلى دارفور، وبالإضافة الى إصدار التأشيرات وتصاريح العمل للعاملين في المجال الإنساني خلال أسبوع من تقديم الطلب، مع تحذير بأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية قد تنقل استجابتها إلى دول مجاورة إذا تعثرت الإجراءات.
وشدد الممثل الأمريكي على محاسبة المجموعات التي تعيق وصول المساعدات، مؤكد أن ذلك سيؤثر على قرارات التمويل والبرمجة والشراكات الدولية.
كما دعا المجلس إلى إعادة تشكيل فريق خبراء لجنة العقوبات 1591 فور لمواصلة التحقيق في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين، مشير إلى أن التأخير في التعيينات سيبقي المجلس في ظلام بشأن الفظائع المرتكبة في السودان.
وأثنى على جهود غرف الاستجابة للطوارئ ودورها الحيوي في إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، مؤكد أن "جهودهم البطولية أنقذت حياة أعداد لا حصر لها من السودانيين".

الأمم المتحدة تكثف جهودها لإنهاء الصراع وتأمين وصول المساعدات في السودان

الطريق الجديد
في ظل تصاعد أزمات النزاع الإنساني في السودان، تواصل الأمم المتحدة حشد جهودها الدبلوماسية والإنسانية لتخفيف حدة الصراع وضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين المحاصرين.
وأكد المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، خلال المؤتمر الصحفي اليومي، أن المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، رمطان لعمامرة، يعكف على تكثيف مشاوراته مع جميع الأطراف المعنية، سعيا لتوحيد الجهود الدولية نحو إنهاء الحرب والدفع بحل سياسي شامل.
ويعمل فريق لعمامرة حاليا على التحضير لاجتماع المجموعة الاستشارية المرتقب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بالإضافة إلى إطلاق مشاورات تحضيرية تهدف إلى حماية المدنيين المتضررين من النزاع.
في سياق متصل، ضغط وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، توم فليتشر، على قيادات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لإعلان هدنة إنسانية فورية تسمح بوصول المساعدات الحيوية إلى آلاف المدنيين في مدينة الفاشر المحاصرة.
وعلى الأرض، تعاني مناطق كردفان ودارفور من أوضاع إنسانية مأساوية مع تصاعد القتال، مما دفع أكثر من 30 ألف شخص للنزوح من شمال وغرب كردفان، ونحو 400 ألف من شمال دارفور منذ بداية العام، ما يزيد من تفاقم الأزمات ويفاقم الحاجة إلى دعم عاجل.
ويشهد تدفق النازحين المتزايد إلى مناطق مثل المحلية الشمالية و"الدبة" ضغوط هائلة على الموارد المحدودة أصلا، خاصة فيما يتعلق بالمأوى والمياه النظيفة والغذاء والرعاية الصحية.
وجدد دوجاريك مناشدته لجميع الأطراف السودانية بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام، وفقا للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.
فيما يدق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ناقوس الخطر إزاء خطر الفيضانات المتوقع خلال موسم الأمطار المستمر حتى أكتوبر المقبل، والذي قد يعطل طرق الوصول ويزيد من مخاطر تفشي الأمراض، وسط نقص حاد في التمويل يعوق استعدادات تخزين الإمدادات الحيوية الضرورية.
في مواجهة هذه التحديات المعقدة، تؤكد الأمم المتحدة وشركاؤها التزامهم بالاستجابة الإنسانية، داعين المجتمع الدولي إلى دعم أكبر وعاجل لإنقاذ حياة ملايين السودانيين المتضررين من الحرب والأزمات المتعددة.

أطباء بلا حدود تحذر من تفشي خطير للحصبة في دارفور وتدعو لتوسيع جهود التطعيم

الطريق الجديد
على مدار العام الماضي، تصاعدت أزمة صحية تهدد حياة آلاف الأطفال في دارفور، حيث استجابت منظمة أطباء بلا حدود لتفشي متزايد وخطير لمرض الحصبة في المنطقة، بعد اكتشاف أولى الحالات في يونيو 2024 في روكيرو وسط دارفور، ومنذ فبراير 2025 انتشر المرض بسرعة مقلقة في أنحاء واسعة من الإقليم.
ويعزى هذا التفشي المريع إلى تراجع حاد في معدلات التطعيم، إذ شهدت العديد من مناطق دارفور انهيارًا كاملًا لخدمات التطعيم الروتينية، مما ترك آلاف الأطفال دون حماية، وعرضهم لخطر الإصابة بهذا المرض شديد العدوى. كما ساهم النزوح الجماعي للسكان، والازدحام الشديد في مخيمات اللاجئين، وظروف المعيشة الصعبة، في تسريع وتيرة انتشار الحصبة، مما زاد من حجم المأساة الصحية التي تواجهها المنطقة.
وتدعم منظمة أطباء بلا حدود جهود التطعيم التي شملت أكثر من 170,000 طفل في وسط وغرب وشمال دارفور، في محاولة للحد من انتشار المرض وإنقاذ حياة الأطفال الأكثر ضعفا.
إلا أن المنظمة تؤكد أن مواجهة هذه الأزمة الخطيرة تتطلب جهدا مشتركا أوسع وأسرع من جميع الجهات الفاعلة في القطاع الصحي، لتعويض سنوات من التطعيمات الفائتة وحماية جيل كامل من الأطفال من خطر الحصبة.
في ظل هذه الظروف الحرجة، تتجدد الدعوة لتكثيف الدعم والتمويل لبرامج التطعيم الطارئة، لضمان توفير الحماية اللازمة للأطفال ومواجهة هذا التفشي الذي يهدد صحة وأمن السكان في دارفور.

الطريق الجديد
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

تقرير صادم يكشف معاناة المدنيين في جنوب دارفور وسط غياب الحماية والإغاثة

الطريق الجديد
في تقرير جديد حمل عنوان "أصوات من جنوب دارفور"، أطلقت منظمة أطباء بلا حدود صرخة إنسانية مدوّية تنقل مشاهد مروعة لمعاناة آلاف المدنيين الذين تُركوا لمواجهة العنف والجوع والمرض بمفردهم، في ظل انهيار شبه تام لنظام الرعاية الصحية وتراجع الصحية لتخلق كارثة إنسانية صامتة.
"الناس في جنوب دارفور لا يطلبون المستحيل، فقط أن تُسمع أصواتهم"، يقول أوزان أغباس، مدير الطوارئ في السودان لدى أطباء بلا حدود. ويضيف: "ما وجدناه في شهادات الناجين هو مزيج من الألم والقسوة... لكننا وجدنا أيضًا صمودًا وإنسانية مذهلة".

شهادات تصرخ: "لا أمان ولا طعام ولا أمل"

ينقل التقرير شهادات مروعة لنساء وأطفال يعيشون في مخيمات النازحين، حيث تنتشر الانتهاكات بلا رادع. امرأة من محلية بليل تقول: "قتل زوجي قبل أشهر، ولم آكل شيئًا منذ ثلاثة أيام، وأنا خائفة من العودة، فالذين قتلوا زوجي قد يقتلونني أيضًا."
وفي مخيم السلام للنازحين، تلخّص إحدى الأمهات الوضع بجملة مفجعة: "إذا وجدت طعامًا، نأكل. إذا لم أجد، نصبر. هذه هي حياتي."
ويشير التقرير إلى أن العنف الجنسي منتشر بشكل مقلق، حيث عالجت فرق المنظمة 659 ناجية وناجيًا بين يناير 2024 ومارس 2025، أكثر من نصفهم اعتُدي عليهم من قبل أطراف غير مدنية.

نظام صحي منهار ومجتمع يداوي جراحه بيده

دمرت المرافق الصحية، وفرّ الطاقم الطبي، وغابت الإمدادات. وفي ظل انعدام الأمن، لم يعد السكان قادرين على الوصول إلى العلاج أو حتى تحمّل تكاليف النقل. ومع تفشي سوء التغذية، عالجت أطباء بلا حدود أكثر من 10,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وقدّمت الدعم لآلاف النساء الحوامل والمرضعات.
لكن رغم هذه التحديات، يُظهر التقرير جانبًا مشرقًا من التضامن المجتمعي: شباب يزيلون الأنقاض، معلمون يعملون بلا أجر، جيران يتقاسمون الطعام، وأمهات يُدرن مطابخ جماعية لإنقاذ الأطفال من الجوع. وقد دعمت المنظمة هذه المبادرات من خلال تأهيل المرافق وشبكات المياه، وتوفير الغذاء لـ6,000 عائلة.
"المجتمعات المحلية في دارفور تملك ما يلزم للبقاء، لكن ينقصها الدعم والتمويل والقرار،" يقول أغباس، داعيًا إلى نقل زمام المبادرة إلى الفاعلين المحليين ودعمهم ميدانيًا.

غياب أممي وتردد دولي

رغم مرور أكثر من عامين على الحرب، يشير التقرير إلى أن وجود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنوب دارفور لا يزال ضعيفًا للغاية، وسط بطء مزمن في التنسيق والاستجابة. تقول امرأة من نيالا: "نسمع أن المنظمات تساعد، لكننا لم نر منها شيئًا."
ويحذر التقرير من أن الوضع في جنوب دارفور على حافة الانفجار، خاصة مع اقتراب موسم الأمطار، الذي قد يزيد تفاقم الأزمات الصحية والغذائية. ويختتم بنداء عاجل إلى المجتمع الدولي: "الناس في جنوب دارفور لا يموتون فقط بالقصف، بل بالإهمال. إنهم يُتركون للموت في صمت. وهذا الصمت، يجب أن يُكسر".

الولايات المتحدة تحذر: عرقلة وصول المساعدات في السودان سلاح حرب يجب إيقافه فوراً

الطريق الجديد
أعربت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد إزاء استخدام القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وأطراف مسلحة أخرى لسياسة منع وصول المساعدات الإنسانية كسلاح في الصراع الدائر بالسودان، معتبرة أن التلاعب بالعمليات الإنسانية لتحقيق مكاسب عسكرية واستخباراتية هو تصرف غير مقبول يجب أن يتوقف فور .
وأكدت واشنطن، في بيان رسمي، على ضرورة إزالة جميع العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين المحتاجين، داعية السلطات السودانية إلى تسهيل وصول فرق الإغاثة والإمدادات دون تأخير أو عرقلة.
وأعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الجهات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية، مجددة في الوقت نفسه التزامها القوي بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين لضمان إيصال الدعم الإنساني بأكثر الطرق فعالية وسرعة ممكنة.
في ظل تصاعد الأزمة الإنسانية في السودان، تأتي هذه التصريحات لتسلط الضوء على الانتهاكات التي تزيد من معاناة المدنيين، وتؤكد على ضرورة تحرك دولي عاجل لضمان حماية حياة الملايين من المتضررين.

الأمم المتحدة تسعى لهدنة إنسانية لوقف المعاناة المأساوية في الفاشر

الطريق الجديد
في مسعى دولي عاجل لإنقاذ حياة المدنيين بمدينة الفاشر، أعلنت الأمم المتحدة عن جهود حثيثة لتأمين هدنة إنسانية بين الأطراف المتحاربة في السودان، تهدف إلى وقف القتال وتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان شمال دارفور الذين يعيشون تحت وطأة الجوع والدمار.
وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إن اتصالاته مع قائد القوات المسلحة السودانية، الجنرال عبد الفتاح البرهان، ومن المتوقع أن تشمل قوات الدعم السريع، تتركز على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار لمدة أسبوع في الفاشر، بما يسمح بتنفيذ عمليات إغاثة شاملة في المدينة التي تواجه وضعًا "مأساويًا" ومتدهورًا بشكل خطير.
وأشار غوتيريش إلى حادثة القصف المروع لقافلة مساعدات كبرى تابعة لليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، مؤكد أن آلاف السكان "يتضورون جوعًا في ظروف قاسية للغاية"، داعيا إلى ضرورة الاتفاق المسبق على هدنة تتيح توزيع المساعدات دون عوائق.
وأعرب الأمين العام عن تفاؤله برد إيجابي من جانب الجنرال البرهان، مؤكد أهمية وضرورة تحرك الطرفين لتجنب كارثة إنسانية تهدد ملايين المدنيين.
في ذات السياق، ناقش مجلس الأمن الدولي أمس الجمعة الوضع في السودان وسط تحذيرات قوية من مساعدة الأمين العام لشؤون أفريقيا، مارثا بوبي، التي أكدت أن الصراع أودى بحياة العديد من المدنيين، وتسبب في صدمات نفسية واسعة النطاق، محذرة من احتمالية اندلاع حرب إقليمية لا يمكن السماح باستمرارها.
وقالت بوبي: "الظروف الأمنية لا تزال مزرية، مع تغير مستمر لخطوط المواجهة، وتصاعد الهجمات الجوية العشوائية من قبل القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، إلى جانب استهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات".
ودعت المسؤولة الأممية المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية وفعالة لإنهاء معاناة الشعب السوداني، والعمل على تحقيق سلام دائم وحماية المدنيين.

جهود الوصول الإنساني للمناطق النائية في ظل تحديات الجوع

الطريق الجديدة
في إطار الجهود الإنسانية لدعم المتضررين من الحرب في دارفور، نفذت منظمة النداء للتنمية وتمكين المرأة بمحلية شعيرية، بالتعاون مع منظمة تطوير المجتمع من أجل التقدم، وبدعم من سيفر ورلد، حملة توزيع 437 سلة غذائية للنازحين بمراكز الإيواء داخل مدينة شعيرية بولاية شرق دارفور. استمرت الحملة خلال الفترة من 5 إلى 8 يوليو الجاري، ضمن المرحلة الثالثة من مشروع تخفيف آثار الحرب على المتضررين من الصراع في دارفور.
المبادرة لاقت ترحيب واسع من الأسر المستفيدة، وساهمت في تخفيف جزء من الأعباء المعيشية التي تواجهها الأسر النازحة في ظلم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة. وتؤكد المنظمات المنفذة استمرار جهودها لدعم المتضررين وتعزيز قيم التضامن والسلام في دارفور.

بين مطرقة الجوع وسندان الإهمال الدولي: ملايين اللاجئين السودانيين على حافة الكارثة

الطريق الجديد
في تحذير بالغ الخطورة، دقّ برنامج الأغذية العالمي ناقوس الخطر من أن ملايين السودانيين الفارين من نيران الحرب باتوا مهددين بالمجاعة وسوء التغذية القاتل، في وقت تنفد فيه الموارد، وتغيب الاستجابة الدولية.
فمنذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، أجبر أكثر من 4 ملايين سوداني على عبور الحدود هربًا من الموت إلى سبع دول أفريقية، بينهم أعداد ضخمة من النساء والأطفال والمرضى وكبار السن. لكن ما ينتظرهم في مخيمات اللجوء لا يقل فتكًا عن الحرب: وجبات شحيحة، أمراض فتاكة، ونظام إنساني على وشك الانهيار، "ونحن أمام أزمة إقليمية شاملة... تتفاقم في دول أنهكها الفقر والصراع أساسا"، هكذا وصف شون هيوز، منسق الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي، المشهد الكارثي الذي بات يهدد أكثر من ربع سكان السودان.
تشاد تختنق وأوغندا تطعم اللاجئين بـ500 سعرة حرارية فقط
في تشاد وحدها، التي تستضيف ربع لاجئي السودان، أعلن البرنامج أنه سيضطر إلى تقليص الحصص الغذائية قريبًا، لعدم توفر التمويل. أما في أوغندا، فقد كشف التقرير أن اللاجئين السودانيين يتناولون أقل من ربع الحد الأدنى اليومي من السعرات الحرارية، أي ما يعادل وجبة خفيفة لا تكفي طفلًا، فكيف بأسرة كاملة؟
ومع تزايد تدفقات اللاجئين إلى مصر، ليبيا، إثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، فإن أنظمة دعم اللاجئين باتت مهددة بالانهيار الكامل، ما لم تُضخ مساعدات عاجلة. أطفال يتضورون جوعًا وأمهات يكافحن للبقاء
بحسب الأمم المتحدة، فإن معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال في مراكز الاستقبال تجاوزت عتبة الطوارئ، فيما يُحذر المتحدث باسم المنظمة ستيفان دوجاريك من أن الأطفال هم الفئة الأكثر هشاشة في مواجهة هذا الجحيم الغذائي والصحي.
كما كشف دوجاريك أن وباء الكوليرا ينهش أجساد الأطفال اللاجئين، إذ سجل السودان منذ يوليو الماضي أكثر من 80 ألف إصابة، بينها 7,300 حالة بين الأطفال دون سن الخامسة، تُوفي منهم ما لا يقل عن 200 طفل.
صمت دولي وعنف متواصل في الوقت الذي
تطلق فيه وكالات الأمم المتحدة نداءات استغاثة لجمع أكثر من 775 مليون دولار خلال الأشهر الستة المقبلة لتوفير الغذاء والإغاثة للاجئين داخل السودان وخارجه، تتجاهل الأطراف المتحاربة في السودان الدعوات الأممية لوقف إطلاق النار أو السماح بوصول المساعدات.
ولا تزال مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، تحت قصف متبادل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وسط انهيار تام في الخدمات الأساسية، واختفاء الغذاء والدواء والماء والوقود، بينما يموت السكان المحاصرون في صمت.
صرخة أخيرة قبل الانهيار الكامل
يرى المراقبون أن ما يجري ليس مجرد أزمة إنسانية طارئة، بل كارثة ممتدة تهدد استقرار إقليمي كامل. وما لم يتحرك المجتمع الدولي على الفور، فقد يتحول الجوع من تهديد صامت إلى مجزرة جماعية بحق شعب يواجه الحرب والمرض والمجاعة بلا حماية ولا غذاء ولا أمل.
"الوقت ينفد، وإذا لم نتحرك الآن، فلن يكون هناك من نُساعده غدًا"، يختم بيان برنامج الأغذية العالمي بعبارة تختصر حجم الكارثة المحدقة.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

ملف ... عن التعايش السلمي

أن نعيش معاً لا أن نتصادم

التعايش السلمي: سبيل اللاجئين نحو الأمان والاستقرار

كريالدنقو .. حيث تلتقي الجراح بالآمال

في قلب شمال غرب أوغندا، على مسافة من أرض الحروب ولكن في حضن معاناة لاجئة، تقع مستوطنة كريالدنقو، إحدى أكبر تجمعات اللاجئين السودانيين الفارين من جحيم الحرب في السودان، وكريالدنقو ليست مجرد مخيم، بل فضاء إنساني تتشابك فيه الأوجاع مع الطموحات، ويجتمع فيه الناس من مختلف القبائل، المناطق، والديانات.

في هذه المستوطنة، يعيش لاجئون سودانيون من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والخرطوم والجزيرة والشرق، وغيرهم من أقاليم السودان، كما تحتضن لاجئين من دول أخرى مثل جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، وإريتريا وغيره.

ورغم اختلافاتهم الكبيرة، فهم يتقاسمون خياما واحدة وموارد شحيحة وخدمات متواضعة، وفي هذا المشهد المعقد لا يصبح التعايش السلمي رفاهية فكرية، بل ضرورة وجودية، ومفتاحًا وحيدًا للنجاة والاستقرار وبناء حياة تستحق أن تعاش.

التعايش السلمي .. ما معناه داخل مخيم لجوء؟

في الأدبيات الحقوقية والسياسية، يعرف التعايش السلمي بأنه حالة من القبول المتبادل بين الأفراد والجماعات رغم اختلافاتهم الدينية والعرقية والثقافية، ولكن داخل بيئة مثل كريالدنقو، حيث الجراح مفتوحة والخلفيات متباينة والألم حاضر، فإن التعايش يأخذ معنى أكثر عمقًا وشجاعة ويمكن ان يتمثل في: أن يرى اللاجئ في الآخر "شريكًا في الألم" لا "خصمًا قبليًا أو دينيًا"، وأن يتقاسم معه الماء والطعام والطابور أمام العيادة، وأن يترك له مكانًا في خيمة أو ظل شجرة أو مقعد دراسة، دون حساب الأصل والانتماء، وأن يختار الكلمة الطيبة بدل الشتيمة، والحوار بدل الشجار، والعناق بدل العنف.

أصوات من الميدان: "هي ليست من قبيلتي .. لكنها أختي"

في خيمتهم بالمستوطنة، تجلس الطفلة "أميمة" (17 عامًا) من دارفور بجانب صديقتها "أجانق" من جنوب السودان، وتقول أميمة: "أمي كانت ترفض أن ألعب مع أجانق لأنها مش من دارفور، بس في المدرسة، فهمونا إننا بشر، وإنو الله ما خلق الناس عشان يكرهوا بعض، وأجانق صارت أقرب لي من بنات قبيلتي"، وفي السوق نجد "خديجة" (44 عامًا)، وهي من النيل الأزرق، تدير كشكا صغيرا لبيع الكسرة والملاح بمساعدة جاراتها من جنوب السودان وجبال النوبة، وتقول بابتسامة: "نضح ونشتغل ونغني سوا.. إحنا من مناطق مختلفة تعرفنا وأصبحنا أكثر من اخوات"

هذه القصص الواقعية تلخص ببساطة كيف يمكن للتعايش أن يتجسد في التفاصيل اليومية، لا في الشعارات الكبيرة فقط.

ماذا يقول الناس؟ نتائج استطلاع ميداني

في استطلاع أجرته الجريدة عام 2025 داخل المستوطنة وشمل 150 لاجئًا ولاجئة، جاءت النتائج على النحو التالي:

- هل تعتبر التعايش السلمي ضروريًا لحياتك اليومية؟
  - o نعم: 91%
  - o لا: 4%
  - o لا أعرف: 5%
- هل سبق أن دخلت في خلاف له طابع قبلي أو عرقي داخل المستوطنة؟
  - o نعم: 38%
  - o لا: 62%

هذه النتائج تظهر أن معظم الناس يدركون أهمية التعايش، لكن الاعتراف لا يعني التطبيق. إذ تبقى الخلافات حاضرة بفعل عوامل متعددة.

جراح الحرب .. وتحديات التعايش

يقول "عبد الله"، لاجئ من جنوب كردفان، يبلغ من العمر 45 عامًا: "الحرب لم تأخذ منا البيوت فقط، بل الثقة في الآخرين، ومعظمنا جاء إلى هنا وهو مجروح في القلب قبل الجسد."

ويضيف: "الناس مش دايمًا جاهزين يفتحوا قلوبهم بسهولة والخوف والألم والحذر .. كلها حاجات بتخلق تحديات امام التعايش"

ومن أبرز التحديات التي تعيق ا لتعا يش :

- التحيزات القبلية والدينية: كلمات مثل "أنتو جماعتكم كده" أو "نحن ما بنتزوج من قبيلتكم" شائعة جدًا، حتى بين الأطفال.
- المنافسة على الموارد: شح الماء، الطعام، الفرص التعليمية والخدمات الصحية يؤدي لتوترات تتخذ أحيانًا طابعًا جماعيًا.
- الذكريات المؤلمة: مشاهد القتل والنزوح والدمار ما تزال حية في الذاكرة، وتعيد إنتاج الخوف من "الآخر".
- غياب مساحات التعارف: لا توجد منصات كافية تجمع المكونات المختلفة للتعارف الحقيقي، مما يبقي الصور النمطية سائدة.

نموذج أوغندا

أوغندا تعد من أكثر الدول احتواءً للاجئين في شرق إفريقيا، ويقول أحد الشيوخ المحليين: "نحن لا نعامل اللاجئ كضيف فقط، بل كأخ في الضيق ونحاول أن نكون جيرانًا لا حراسًا، ومع ذلك، قد تنشأ بعض التوترات أحيانًا نتيجة الفوارق في القوانين والعادات، مما يجعل وجود لجان للتفاهم المشترك أمرًا ضروريًا للحفاظ على الانسجام.

المنظمات الإنسانية .. من الدعم إلى التمكين

المنظمات العاملة في المخيم مطالبة بلعب دور مجتمعي وتربوي أكثر فعالية، ويمكن أن تساهم في التعايش عبر:

- تنظيم ورش تدريبية حول حل النزاعات وبناء السلام.
- دعم الأنشطة الرياضية والفنية المختلطة التي تجمع الفئات المختلفة.
- إنشاء مراكز حوار بقيادة شبا بية .
- تمكين النساء للمشاركة في القيادة المجتمعية وصنع القرار.

من رحم الألم يولد الأمل: بوادر للتعايش

رغم هذه التحديات، إلا أن كريالدنقو تحتضن عناصر قوية يمكن البناء عليها:

- فرق رياضية مختلطة: كرة القدم وكرة الطائرة جمعت شبابًا من مناطق وقبائل متعددة، تحت راية الفريق الواحد.
- الحرف النسائية: تعمل النساء من خلفيات مختلفة في مطاعم ويصعن الطعام ويبعنه للزبائن ويخلقن بذلك روابط تتجاوز الانتماءات.
- الحلقات الدراسية المشتركة: التعليم يقرب بين الأطفال وينقل مفاهيم جديدة بعيدًا عن تعصبات الكبار.
- المساجد والكنائس المفتوحة للجميع: أماكن العبادة التي لا تقصي أحدًا وتزرع ثقافة قبول الآخر.

دور المجتمع المضيف:

- مشاركة الطعام والماء: تغرس الثقة والاحترام.
- الحديث بلغة جامعة (العربية أو الإنجليزية): يقرب المسافات بين اللهجات والقبائل.
- احترام الأديان والمناسبات: يشعر الطرف الآخر بالكرامة والقبول.
- حل الخلاف بالحوار: يمنع الانفجار قبل حدوثه.

وصايا التعايش السلمي: لنحفظها جميعًا

1. لا تعمم: ليس كل من يختلف عنك هو عدوك.
2. لا تحكم من أول نظرة: تعرّف على الشخص لا على قبيلته.
3. لا تكرر أحقاد الماضي: لأن الحرب علمتنا أن الانقسام لا ينفع.
4. لا تستسلم للكراهية: المحبة قرار شجاع.
5. لا تُقصي أحدًا: كل إنسان له مكان في الحياة.
6. لا تسخر من الآخر: السخرية تؤلم أكثر من الضرب.
7. لا تبث إشاعات: الشائعة نار صغيرة تحرق قرية.

المرأة .. عماد التماسك الاجتماعي

النساء لسن فقط ضحايا الحروب، بل هن بناة سلام بالفطرة، وفي المخيم تقود النساء مبادرات للغذاء، النظافة، التعليم، والتكافل، مما يجعلهن حلقة وصل بين المجتمعات المتنوعة، وكما تقول خديجة: "اليد في العجين توحدنا أكتر من أي خطبة سياسية."

نحو مستقبل مشترك: لنزرع الأمل

اللاجئون لم يختاروا الحرب ولم يتسببوا فيها، لكنهم يحملون تبعاتها، ومع ذلك، يمكنهم أن يختاروا كيف يعيشون اليوم، وكيف يربون أبناءهم على قيم السلام بدل الانتقام .. لنزرع التعايش، ليس لأننا متشابهون، بل لأن اختلافنا لا يمنعنا من أن نكون بشرًا.

التعايش ليس ضعفًا .. بل نبل وشجاعة في زمن الحرب، يكون الصوت العالي هو الغالب، ولكن في زمن السلام يحتاج الصمت إلى شجاعة، والصفح إلى نبل، والتسامح إلى قوة داخلية عظيمة، فلنسأل أنفسنا: ماذا نريد أن يرى أطفالنا؟ .. أننا رغم الألم عشنا معًا، ولم نعد لنكرر خطايا الماضي .. أننا اخترنا الأمل، لا الكراهية .. والتعايش، لا التصادم.

بناء السلام يبدأ بسلوك بسيط

التعايش لا يحتاج مؤتمرات، بل يبدأ من سلوكيات بسيطة ومتكررة:

- التحية والابتسامة: تفتح القلوب قبل الأبواب.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م
09

الديمقراطية في عالم متغير ..
أسسها ومبادئها وتحديات تطبيقها في السودان

مقدمة

تعد الديمقراطية نظامًا سياسيًا واجتماعيًا يرتكز على مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق حكم الشعب، وضمان العدالة والمساواة، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وفي عالم اليوم، حيث تتسارع وتيرة التغيرات السياسية والاجتماعية، تظل الديمقراطية نموذجًا طموحًا تسعى إليه العديد من الأمم والشعوب، ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ يواجه تحديات جمة، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية معقدة، كما هو الحال في السودان.

يهدف هذا الملف التثقيفي إلى تسليط الضوء على أسس ومبادئ الديمقراطية، مع تحليل معمق لتجربة السودان في مسارها نحو التحول الديمقراطي، وسنستعرض مفهوم الديمقراطية، وأركانها الأساسية، ومجالات ممارستها، ثم ننتقل إلى دراسة حالة السودان، متناولين تاريخها الديمقراطي، والتحديات التي تواجهها في سعيها لتحقيق نظام ديمقراطي مستدام، وصولًا إلى آفاق المستقبل الممكنة

أسس ومبادئ الديمقراطية

تعرف الديمقراطية، المشتقة من الكلمتين اليونانيتين "ديموس" (الشعب) و"كراتوس" (السلطة)، بأنها حكم الشعب. ورغم أن هذا المفهوم قد تطور عبر آلاف السنين ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالميًا، إلا أن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل جوهر أي نظام ديمقراطي حقيقي. هذه المبادئ لا تقتصر على الجوانب السياسية فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعمل معًا لضمان مجتمع عادل ومنصف ومشارك.

1. العدالة

تُعد العدالة حجر الزاوية في أي مجتمع ديمقراطي مزدهر. وهي لا تقتصر على العدالة القانونية فحسب، بل تشمل العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فالعدالة الاقتصادية تعني توفير فرص متكافئة للجميع في الحصول على الموارد والخدمات، وتقليل الفوارق الطبقية، وضمان توزيع عادل للثروات. أما العدالة الاجتماعية، فتعني معاملة جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة، بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم، وضمان حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والعمل والعيش الكريم. عندما تتحقق العدالة بمفهومها الشامل، يشعر الأفراد بالانتماء والكرامة، مما يعزز استقرار المجتمع وتماسكه.

2. الحقوق والحريات

تعتبر الحقوق والحريات الأساسية من أهم مبادئ الديمقراطية. فالديمقراطية الحقيقية تضمن للأفراد مجموعة واسعة من الحقوق، مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمن الشخصي، والحق في التعبير عن الرأي، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية المعتقد. هذه الحقوق مترابطة ومتكاملة؛ فممارسة حق معين قد تعتمد على توافر حقوق أخرى. على سبيل المثال، لا يمكن ممارسة حرية التعبير بشكل كامل دون وجود حرية الإعلام. كما أن الديمقراطية تضمن حماية هذه الحقوق من أي انتهاك، سواء من قبل الدولة أو من قبل أفراد آخرين، وتوفر آليات قانونية لإنصاف المتضررين.

3. التعددية

التعددية هي قبول الاختلاف والتنوع في المجتمع، سواء كان ذلك على المستوى الفكري، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو الديني. فالمجتمع الديمقراطي لا يخشى التنوع، بل يحتضنه ويعتبره مصدر قوة وإثراء. وتتجلى التعددية في وجود أحزاب سياسية متعددة، ووسائل إعلام متنوعة، ومنظمات مجتمع مدني نشطة، تسمح بتبادل الأفكار والآراء بحرية. كما تتضمن التعددية حق المعارضة في التعبير عن رأيها وانتقاد السياسات الحكومية، مع الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية واحترام قرارات الأغلبية، شريطة ألا تمس هذه القرارات حقوق الأقليات أو المبادئ الديمقراطية الأساسية.

4. سيادة القانون والمساواة

يُعد مبدأ سيادة القانون أساسًا لا غنى عنه للديمقراطية. ويعني هذا المبدأ أن الجميع، حكامًا ومحكومين، يخضعون للقانون، وأن القانون يطبق على الجميع دون تمييز. فالمساواة أمام القانون والقضاء تضمن أن يتمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق والواجبات، وأن يتم التعامل معهم بعدالة وإنصاف في جميع الإجراءات القانونية. كما تشمل المساواة الأبعاد الاجتماعية، حيث يجب أن تكون هناك فرص متكافئة للجميع في الوصول إلى المناصب والخدمات، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الخلفية الاقتصادية. فالمساواة الاجتماعية هي شرط أساسي لتحقيق المساواة القانونية والسياسية، وبدونها تظل الديمقراطية حكرًا على فئة معينة.

5. المشاركة الشعبية والقرار السياسي

تعتبر المشاركة الشعبية جوهر الديمقراطية، حيث يمتلك الشعب الحق في اختيار ممثليه ومحاسبتهم. وتتم هذه المشاركة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تضمن تمثيل جميع أطياف المجتمع. كما تشمل المشاركة الشعبية حق الأفراد في الانخراط في الحياة العامة، والتعبير عن آرائهم، والمساهمة في صنع القرار السياسي. ويجب أن تعتمد القرارات السياسية على مصلحة الغالبية، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقليات ومصالحها. فالنظام الديمقراطي يتيح إمكانية تداول السلطة سلميًا، ويضمن التغيير الاجتماعي والسياسي دون اللجوء إلى العنف.

6. الشفافية والمساءلة

تُعد الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية التي تضمن نزاهة وفعالية النظام الديمقراطي. فالشفافية تعني أن تكون جميع الإجراءات والقرارات الحكومية واضحة ومتاحة للجمهور، مما يتيح للمواطنين فهم كيفية عمل حكومتهم ومراقبة أدائها. أما المساءلة، فتعني أن يكون المسؤولون الحكوميون مسؤولين أمام الشعب عن أفعالهم وقراراتهم، وأن يكون هناك آليات فعالة لمحاسبتهم في حال ارتكابهم لأخطاء أو تجاوزات. وتساهم الشفافية والمساءلة في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد.

7. إقرار حقوق الأقليات

تضمن الديمقراطية الحقيقية حقوق الأقليات القومية والعرقية والدينية والطائفية، وتحميها من أي تمييز أو اضطهاد. فحقوق الأقليات ليست مجرد امتيازات، بل هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب أن تتمتع الأقليات بالقدرة على ممارسة ثقافتها ولغتها ومعتقداتها بحرية، والمشاركة في الحياة العامة دون خوف أو تمييز. كما يجب أن يكون هناك آليات قانونية ودستورية تضمن حماية حقوق الأقليات، وتمنع الأغلبية من فرض إرادتها عليها بشكل يضر بمصالحها أو هويتها.

النظام الديمقراطي: أركانه ومجالات ممارسته

النظام الديمقراطي هو الإطار المؤسسي الذي تُطبق من خلاله مبادئ الديمقراطية. وهو ليس مجرد مجموعة من القواعد والإجراءات، بل هو ثقافة سياسية وأخلاقية تتجلى فيها مفاهيم تداول السلطة، وحماية الحقوق، والمشاركة الشعبية. يعتمد النظام الديمقراطي على عدة أركان أساسية ومجالات للممارسة تضمن فعاليته واستدامته.

أركان النظام الديمقراطي

1. سيادة الشعب:

يُعد مبدأ سيادة الشعب الركيزة الأساسية للنظام الديمقراطي. فالسلطة العليا في الدولة تنبع من الشعب، وهو مصدر جميع السلطات. وهذا يعني أن الشعب هو الذي يختار حكامه، ويحدد شكل الحكم، ويمتلك الحق في تغيير هذا الحكم إذا لم يعد يخدم مصالحه. وتتجلى سيادة الشعب في الانتخابات الحرة والنزيهة، والاستفتاءات، وحق المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية.

2. حكم الأغلبية وحماية حقوق الأقلية:

في النظام الديمقراطي، تُتخذ القرارات بناءً على إرادة الأغلبية، ولكن مع ضمان حماية حقوق الأقليات. فحكم الأغلبية لا يعني إقصاء الأقلية أو تهميشها، بل يعني أن صوت الأغلبية هو الذي يحدد اتجاه السياسات العامة، مع احترام كامل لحقوق الأقليات في التعبير عن رأيها، والمعارضة، والمشاركة في الحياة السياسية دون تمييز. وهذا التوازن بين حكم الأغلبية وحماية حقوق الأقلية هو ما يميز الديمقراطية عن الأنظمة الاستبدادية.

3. تداول السلطة سلميًا:

من أهم سمات النظام الديمقراطي هو تداول السلطة سلميًا ومنتظمًا من خلال الانتخابات الدورية. وهذا يضمن أن لا تحتكر أي جهة أو فرد السلطة لفترة طويلة، ويسمح بتجديد القيادات وتغيير السياسات بما يتناسب مع تطلعات الشعب. فالتداول السلمي للسلطة يجنب البلاد الصراعات والعنف، ويعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4. الفصل بين السلطات:

يعتمد النظام الديمقراطي على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية (البرلمان)، والتنفيذية (الحكومة)، والقضائية (المحاكم). ويهدف هذا الفصل إلى منع تركيز السلطة في يد واحدة، وضمان الرقابة المتبادلة بين السلطات، مما يحد من الاستبداد ويحمي الحريات. فكل سلطة تمارس مهامها بشكل مستقل، ولكنها تخضع لرقابة السلطات الأخرى، مما يخلق نظامًا من التوازنات والضوابط.

مجالات الممارسة الديمقراطية

تتجسد الديمقراطية في مجموعة واسعة من المجالات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة الفعالة في الحياة العامة:

1. الأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية قنوات رئيسية للمشاركة الديمقراطية. فهي تعمل على تمثيل مصالح فئات مختلفة من المجتمع، وتقديم برامج سياسية، والتنافس على السلطة من خلال الانتخابات. وتساهم الأحزاب في تشكيل الرأي العام، وتوعية المواطنين بالقضايا السياسية، وتدريب الكوادر القيادية.

2. المجالس التشريعية والنيابية:

تُعد البرلمانات والمجالس النيابية القلب النابض للنظام الديمقراطي. فهي تمثل الشعب، وتتولى مهمة سن القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، ومناقشة القضايا الوطنية. ويتم اختيار أعضاء هذه المجالس من خلال انتخابات حرة ونزيهة، مما يضمن تمثيلًا عادلًا لمختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية.

3. المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجمعيات، دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية. فهو يعمل على الدفاع عن حقوق المواطنين، ومراقبة أداء الحكومة، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والتعبير عن آراء الفئات المهمشة. ويعد المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في بناء الديمقراطية، ويعمل كجسر بين الدولة والمواطنين.

4. الإعلام الحر والمسؤول:

يُعد الإعلام الحر والمسؤول ركيزة أساسية للديمقراطية. فهو يوفر للمواطنين المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة، ويكشف عن الفساد والتجاوزات، ويسمح بتبادل الآراء والأفكار بحرية. ويجب أن يكون الإعلام مستقلًا عن السلطة، ويلتزم بالمعايير المهنية والأخلاقية، ويقدم تغطية متوازنة وموضوعية للقضايا المختلفة.

5. المؤسسات التعليمية:

تلعب المؤسسات التعليمية، من المدارس إلى الجامعات، دورًا مهمًا في ترسيخ قيم الديمقراطية لدى الأجيال الجديدة. فهي تعمل على تعليم المواطنة، وتعزيز التفكير النقدي، وتشجيع المشاركة المدنية، وتنمية روح التسامح وقبول الاختلاف. فالديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي أسلوب حياة يتطلب وعيًا وثقافة ديمقراطية لدى الأفراد.

حالة السودان: رحلة متعثرة نحو الديمقراطية

يمثل السودان نموذجًا معقدًا وصعبًا للانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأفريقيا. فعلى الرغم من تطلعات شعبه القوية نحو الحرية والعدالة، إلا أن مسيرته نحو الديمقراطية كانت متعثرة ومليئة بالتحديات، حيث تخللتها فترات قصيرة من الحكم المدني وانقلابات عسكرية متكررة. لفهم الوضع الحالي، لا بد من إلقاء نظرة على تاريخ الديمقراطية في السودان والتحديات التي تواجهها.

تاريخ الديمقراطية في السودان

منذ استقلاله في عام 1956، شهد السودان ثلاث فترات ديمقراطية رئيسية، انتهت جميعها بانقلابات عسكرية:

- الديمقراطية الأولى (1956-1958): بعد الاستقلال، شهد السودان فترة قصيرة من الحكم الديمقراطي، لكنها سرعان ما انهارت بسبب الانقسامات السياسية والصراعات الحزبية، مما مهد الطريق لانقلاب الفريق إبراهيم عبود في عام 1958.
- الديمقراطية الثانية (1964-1969): أطاحت ثورة أكتوبر 1964 بحكم عبود، وأعادت الديمقراطية إلى البلاد. لكن هذه الفترة أيضًا لم تدم طويلًا، حيث أدت الخلافات السياسية والأزمات الاقتصادية إلى انقلاب العقيد جعفر النميري في عام 1969.
- الديمقراطية الثالثة (1986-1989): بعد انتفاضة شعبية أطاحت بنظام النميري في عام 1985، شهد السودان فترة ديمقراطية ثالثة. لكنها واجهت تحديات كبيرة، بما في ذلك الحرب الأهلية في الجنوب والأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى انقلاب العميد عمر البشير في عام 1989، الذي استمر في الحكم لمدة ثلاثين عامًا.

في عام 2019، أطاحت ثورة شعبية عارمة بنظام البشير، وأنعشت آمال السودانيين في تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي. لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت بعد انقلاب عسكري في أكتوبر 2021، أعقبه اندلاع حرب مدمرة في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، مما أدخل البلاد في نفق مظلم من العنف وعدم الاستقرار.

تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان

تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في السودان مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي تجعل من الصعب تحقيق تقدم ملموس. من أبرز هذه التحديات:

1. هيمنة المؤسسة العسكرية:

تُعد هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية والاقتصادية من أكبر العقبات أمام التحول الديمقراطي. فالجيش لا يزال يمتلك نفوذًا كبيرًا، وقد أظهر مرارًا استعداده للتدخل في السياسة وإجهاض أي محاولة لترسيخ الحكم المدني.

2. الصراعات والحروب الأهلية:

يعاني السودان من صراعات وحروب أهلية متعددة، سواء في دارفور أو جنوب كردفان أو النيل الأزرق، بالإضافة إلى الحرب الدائرة حاليًا بين الجيش وقوات الدعم السريع. هذه الصراعات لا تؤدي فقط إلى مآس إنسانية، بل تقوض أيضًا أي محاولة لبناء دولة ديمقراطية مستقرة.

3. الانقسامات السياسية والمجتمعية:

يعاني المشهد السياسي السوداني من انقسامات حادة بين القوى السياسية المختلفة، سواء كانت أحزابًا تقليدية أو حركات مسلحة أو قوى ثورية. هذا الانقسام يمنع تشكيل جبهة موحدة قادرة على مواجهة التحديات وقيادة عملية الانتقال الديمقراطي.

4. الأزمة الاقتصادية:

يواجه السودان أزمة اقتصادية خانقة، تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. هذه الأزمة تزيد من معاناة المواطنين، وتخلق بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

5. ضعف المؤسسات الديمقراطية:

على مر العقود، أدت الأنظمة الاستبدادية إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، مثل القضاء والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. إعادة بناء هذه المؤسسات وتفعيل دورها يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين.

6. التدخلات الخارجية:

يلعب العامل الخارجي دورًا مهمًا في الأزمة السودانية، حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في البلاد، مما يزيد من تعقيد المشهد ويعرقل جهود الحل السلمي والتحول الديمقراطي.

آفاق المستقبل وتوصيات

على الرغم من التحديات الجسيمة التي يواجهها السودان في مساره نحو الديمقراطية، إلا أن تطلعات شعبه نحو الحرية والعدالة تظل قوية. إن تحقيق الديمقراطية المستدامة في السودان يتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، ترتكز على ما يلي:

1. بناء توافق وطني شامل:

لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي دون توافق واسع بين جميع القوى السياسية والاجتماعية في السودان. يجب أن يشمل هذا التوافق رؤية مشتركة لمستقبل البلاد، وآليات واضحة لتداول السلطة، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية.

2. إصلاح المؤسسة العسكرية:

يجب أن تخضع المؤسسة العسكرية للرقابة المدنية، وأن تبتعد عن التدخل في الشأن السياسي. يتطلب ذلك إصلاحات هيكلية تضمن مهنية الجيش والتزامه بالدستور والقانون.

3. معالجة الأسباب الجذرية للصراعات:

يجب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في السودان، بما في ذلك التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا الهوية، وتوزيع السلطة والثروة. يتطلب ذلك حوارًا وطنيًا شاملًا ومصالحة مجتمعية.

4. تعزيز المؤسسات الديمقراطية:

يجب العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وشفافة، مثل القضاء المستقل، والبرلمان الفعال، والأحزاب السياسية الديمقراطية، والمجتمع المدني النشط. هذه المؤسسات هي الضمانة الأساسية لاستدامة الديمقراطية.

5. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر في ظل الفقر والتهميش. يجب أن تركز الحكومة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

6. دور المجتمع الدولي:

يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورًا إيجابيًا في دعم الانتقال الديمقراطي في السودان، من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي، وتشجيع الحوار بين الأطراف السودانية، وممارسة الضغط على الأطراف التي تعرقل التحول الديمقراطي.

إن مسيرة السودان نحو الديمقراطية قد تكون طويلة وصعبة، لكنها ليست مستحيلة. فبإرادة الشعب، والتزام القوى السياسية، ودعم المجتمع الدولي، يمكن للسودان أن يتجاوز تحدياته ويحقق تطلعاته في بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة.

المراجع:

- مبادئ الديمقراطية – موضوع
- الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022) – مجلة لباب – الجزيرة نت
- تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان: الاختلالات الاقتصادية وصراع – الجزيرة نت
- هل فشلت السودان في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية؟ – Washington Institute

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

دمج القبائل في النظام الدستوري الأفريقي:
سبيل نحو ديمقراطية مبتكرة.. دراسات من السودان وناميبيا وبوتسوانا

د. سامي عبد الحليم سعيد
يرغن: مركز حقوق الإنسان - معهد ميشيلسن

الدكتور سامي عبد الحليم سعيد (LLD)، خبير دستوري سوداني ومحاضر في القانون العام ومؤلف، يجلب ثروة من الخبرة والمهارة إلى أدواره. حاليًا، يقوم سامي بتدريس حقوق الإنسان لبرنامج الماجستير في المعهد الإقليمي للنوع الاجتماعي والتنوع والسلام والحقوق في جامعة الأحفاد للبنات (السودان). الدكتور سعيد هو نائب رئيس الشبكة الأفريقية للمحامين الدستوريين. إن حصوله على درجة الدكتوراه في القانون العام، مع التركيز على الدستورية وإصلاحات القانون وحقوق الإنسان، هو شهادة على تفانيه في مجاله. والجدير بالذكر أن الدكتور سامي خدم مع الأمم المتحدة في إدارة عمليات حفظ السلام (UN-DPKO) كمستشار قانوني في مكتب الممثل الخاص للأمين العام (SRSG) لمدة 15 عامًا، ومديرًا قطريًا للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) في السودان لمدة 4 سنوات. الدكتور سعيد منخرط بشكل كبير في بناء الدستور والإصلاحات في البيئات الانتقالية.

1. الملخص

تستكشف هذه الدراسة كيف يُمكن لدمج القبائل في الأطر الدستورية الأفريقية أن يُعزز ديمقراطية مبتكرة ومُخصصة للسياقات المختلفة. وبالاستناد إلى حالات مُقارنة من السودان وناميبيا وبوتسوانا، يُؤكد البحث أن السلطات التقليدية التي هَمّشتها النماذج الاستعمارية وما بعد الاستعمارية لا تزال تُشكّل عنصرا أساسيًا في التماسك الاجتماعي في العديد من المجتمعات. فكثيرًا ما استعانت الإدارات الاستعمارية بزعماء القبائل للحكم غير المباشر، مُرسِّخة سلطتهم في الحكم المحلي، ومُشوِّهة في الوقت نفسه الأنظمة المحلية. وكثيرًا ما استنسخت دساتير ما بعد الاستقلال نماذج غربية لا تُناسب المجتمعات الأفريقية المُتنوعة، مما أدى إلى تفاقم الصراعات القائمة على الهوية، وفشلت في بناء أنظمة سياسية شاملة.

نُشرت أعمال سامي في منصات دولية مرموقة مثل المجلس الأطلسي، و«جست سيكيوريتي»، و«كونستيتيوشن نت»، و«إنترناشيونال آيديا»، و«سودان تريبيون». أجرى أبحاثًا حول قضايا متنوعة تتعلق بالدستورية في المراحل الانتقالية، وبناء الديمقراطية في بيئات ما بعد الصراع، ومشاركة المرأة في بناء الدستور، ودور المؤسسات العسكرية في التحول الديمقراطي.

في حين أن المؤسسات القبلية قادرة على توفير الاستقرار والتوسط في النزاعات المحلية، إلا أنها تُشكل تحديات أمام التحول الديمقراطي. فهياكلها غالبًا ما تُقصي النساء والشباب، وتفتقر إلى المساءلة، وتعمل خارج نطاق مبادئ الاقتراع العام. ومع ذلك، فإن صمودها وشرعيتها الراسخة في المناطق الريفية يُشيران إلى أن تجاهلها يُقوّض جهود اللامركزية والمشاركة الديمقراطية. تستعرض هذه الدراسة الترتيبات القانونية، بدءًا من الإدارة الأهلية في السودان وقانون السلطات التقليدية في ناميبيا، وصولًا إلى مجلس الأعيان في بوتسوانا، والتي تُجسّد مناهج مختلفة لإضفاء الطابع الرسمي على الأدوار القبلية في إطار الحكم

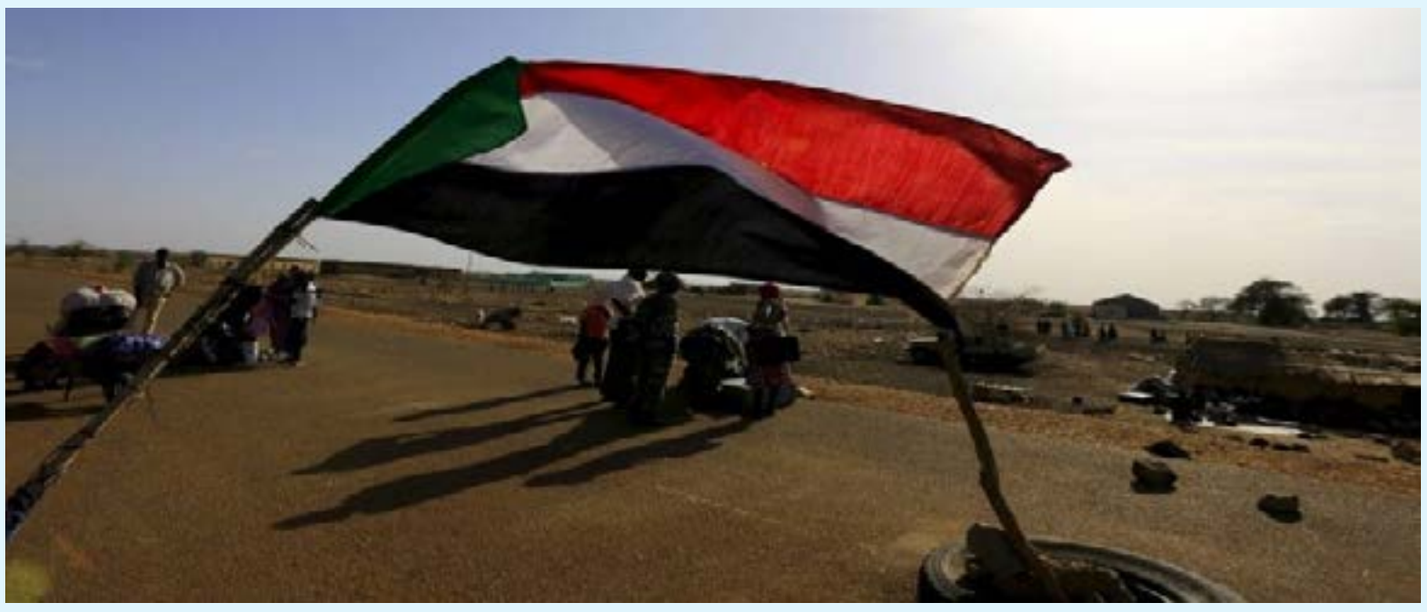

الحديث.

إن إعادة تصور النظام الدستوري، مستلهمًا من السياق الاجتماعي والتاريخي الفريد لأفريقيا، أمرٌ بالغ الأهمية. تقترح هذه الورقة أن تُوائم النماذج الديمقراطية المؤسسات التقليدية والحديثة، مُوازنةً بين احترام الهوية المجتمعية وضمانات المساواة والمساءلة. في نهاية المطاف، يُمكن لإشراك القبائل بشكل بنّاء أن يُوسِّع التمثيل، ويعزز بناء السلام، ويُنشئ هياكل دولة أكثر شرعية وفعالية. ويُشدد التحليل على أن أي تحوّل ديمقراطي مستدام في أفريقيا يجب أن يُواجه الديناميكيات القبلية كمورد مُحتمل وتحدٍّ مُعقّد في آنٍ واحد.

1.1 الخلفية السياقية

وجدت الحكومات في أفريقيا ما بعد الاستعمار نفسها مضطرة للتعايش جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المحلية والتقليدية، بما في ذلك القبائل والمجتمعات الأصلية. وغالبًا ما تتعايش المؤسسات الحديثة والنخب الحضرية الحديثة على المستوى الوطني مع الهياكل التقليدية على المستوى المحلي. وفي كثير من الحالات، نجت الهياكل التقليدية من الفترة الاستعمارية وظلت جزءًا أساسيًا، أو حتى مرجعًا مركزيًا، لشرائح كبيرة من السكان بعد الاستقلال (البطاحاني وجادكريم، 2017). وقد حوّلت جهود اللامركزية الأخيرة التركيز إلى الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة على المستوى المحلي. ودون مراعاة الهياكل الأفريقية التقليدية، من المرجح أن تفشل أي ترتيبات دستورية لما بعد الاستعمار، والتي تضمنت هندسة اجتماعية وسياسية، على المستوى الوطني.

استخدمت القوى الاستعمارية الزعماءَ والمسؤولين التقليديين للحفاظ على سيطرتها على المجتمعات المحلية، وبالتالي على السكان الأصليين. ومنذ ذلك الحين، تلاعبت حكومة جنوب أفريقيا بالنظام القبلي ليتناسب مع أيديولوجيتها القائمة على الفصل العنصري. وقد طُبّق هذا النهج الاستعماري بطرق مختلفة في بعض المستعمرات البريطانية، مثل السودان (بيكر، ١٩٩٣).

إن إدراك أهمية المؤسسات والقيادات والمنظمات المجتمعية التقليدية، كما فعل النظام الاستعماري، يجعل من الضروري مراجعة الوثائق الدستورية الأفريقية الحالية لتقييم إمكانية استيعاب تلك المؤسسات التقليدية في نظام الحكم (بيكر، ١٩٩٣). وتُبرز وساطة كوفي عنان خلال الأزمة السياسية في كينيا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ الحاجة المُلحّة إلى إصلاح سياسي شامل لتعزيز التماسك الوطني على حساب الولاءات القبلية (نيونغو وكاروغو، ٢٠٢٣).

أي فصل بين السلطات التقليدية، ككيانات غير سياسية وغير تابعة للدولة، وبين الدولة الحديثة هو نهج مضلل. فالسلطات التقليدية التي تستمد شرعيتها حصرًا من المجتمع المحلي، تُعدّ جزءا لا يتجزأ من الشبكات الاجتماعية والسياسية للدول الأفريقية الحديثة. وقد تداخلت كلتاهما تاريخيًا. وينبع جزء من الشرعية العملية للسلطات التقليدية من اعتراف الدولة بها (شلوبا، ٢٠١٩).

لا تزال قيمة السلطات التقليدية، على الأقل بالنسبة للامركزية الديمقراطية، غير واضحة (نياتي-راماهوبو، 2008). وأكد نياتي-راماهوبو أن للقبائل أدوارًا أساسية تلعبها كقوى فعالة بين المجتمعات المحلية على أرض الواقع (2008). ومع ذلك، فإن التطبيق الديمقراطي للسلطات التقليدية في المجتمعات النامية أمر مشكوك فيه لأنه من الصعب تتبع النمو الديمقراطي في مثل هذا السياق (نياتي-راماهوبو، 2008). وعادة ما تستبعد مؤسسات السلطة التقليدية النساء والشباب وأحيانًا الفقراء. ولا يخضع اختيارهم للاقتراع العام للبالغين، كما أن مدة ولايتهم ليست محدودة. وهذا يفرض تحديات ملحوظة أمام إقامة نظام ديمقراطي حديث. ففي حين ينبغي أن يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، فإن أولئك الخاضعين للسلطات التقليدية والقانون العرفي، مع المواطنة المشروطة فقط، لا يمكنهم محاسبة ممثليهم، على عكس أولئك الذين يمكنهم انتخاب ممثليهم بانتظام (فلاهيرتي، 2016).

تتجسد الديمقراطية والفيدرالية واللامركزية في الوثائق الدستورية عندما تُمنح المجتمعات في المستويات الأدنى سلطة اتخاذ القرارات واتباع القواعد من قِبل مؤسسات وممثلين مجتمعيين مختلفين (البطاحاني وجادكريم، ٢٠١٧). لا يمكن بناء نظام دستوري ديمقراطي في أفريقيا، تُمثَّل فيه المؤسسات المجتمعية تمثيلاً عادلاً، دون إيجاد توليفة تُدمج القبائل كإحدى أبرز المؤسسات المجتمعية في أفريقيا.

1.2 الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى رسم صورة للوضع الاجتماعي والسياسي للسلطات التقليدية في الترتيبات الدستورية الأفريقية الحديثة وتقييم الدور المتصور لها في الدساتير وقوانين الحكم المحلي باستخدام نهج مقارن، مع التركيز بشكل خاص على التجربة السودانية.

تسترشد الورقة بالأسئلة البحثية التالية:

هل الإدارة القبلية ضرورية لتوفير الحد الأدنى من الاستقرار والنظام الاجتماعي والسياسي؟
هل تعوق القبائل الأفريقية تطور الديمقراطية وهياكل الدولة الحديثة؟
هل يمكن لدمج السلطات التقليدية في بنية الحكومة أن يمهد الطريق لديمقراطية مبتكرة وواقعية في سياق اجتماعي وسياسي محدد؟
إذا كان دمج المؤسسات التقليدية في نظام الحكم يساعد على النمو الديمقراطي في البلاد، فكيف يمكن تطبيق ذلك على الدستور على أفضل وجه؟

1.3 الإطار الأساسي للتحليل

في هذه الدراسة، يُعرّف مصطلح «القبيلة» بأنه مؤسسة اجتماعية تقليدية تعكس هويات الأفراد، لا سيما في السياق الأفريقي. ويُعدّ مقترح دستورية النظام القبلي في أفريقيا نموذجًا لتوسيع المشاركة السياسية، حيث لا تُطبّق القيم الديمقراطية فحسب، بل تُعزّز، وتُؤخذ التقاليد الأفريقية في الاعتبار عند إدارة السلام والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

يوضح هذا البحث كيف أن الدراسة التحليلية للوضع الأفريقي والوعي بالصراع السياسي والاجتماعي يستلزمان إرساء منهجية دستورية مناسبة لأفريقيا. ويؤكد على الديناميكيات الفريدة للعلاقات الاجتماعية بين المجتمعات في أفريقيا، والتي تُعدّ عاملاً رئيسي في عدم توافق النموذج الغربي. تُبرز هذه الديناميكيات، إلى جانب التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

الاجتماعية، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية وتداعياتها على التقدم الاجتماعي والسياسي، تعقيد وثراء السياق الأفريقي.

1.4 هيكل البحث

تبدأ الورقة بخلفية سياقية، وتتناول مشاركة القبائل في الإدارة الحديثة في أفريقيا (القسم الأول). وتُلقي نظرة شاملة على الأطر الدستورية والقانونية للسلطات القبلية (القسم الثاني). ثم تُقدم لمحة موجزة عن التجربة الاستعمارية في إدارة السلطات المجتمعية التقليدية في حقبة ما قبل الاستقلال (القسم الثالث). وتُحلل الورقة بدقة المؤسسات القبلية في السياق الأفريقي، مُتناولةً الإطار القانوني والسياسي، ودور القبائل في الحرب والسلام في أفريقيا، وتطبيق الإدارة الأهلية وغيرها من الأساليب في النظام القانوني الأفريقي (القسم الرابع). وتُقدم الورقة أمثلة ملموسة من دول أفريقية أخرى، سيُحللها البحث ويناقش أفضل الممارسات فيها (القسم الخامس).

وتختتم الورقة في الفصل السادس. وتستند الورقة حصريًا على مراجعة الأدبيات.

2. القبائل في الإطار القانوني الدولي

يتضمن الإطار القانوني الدولي لتنظيم دور القبائل في النظام القانوني المحلي إعلان الحق في التنمية؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي، ١٩٤٨)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR، ١٩٦٦)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR، ١٩٦٦). وقد رفعت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) دعوى قضائية أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مستشهدةً بانتهاكات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، استنادًا إلى حكم وايي (MRG، ٢٠٠٨). وتشمل هذه الانتهاكات الحق في المشاركة بحرية في الحكم (المادة ١٣)؛ والحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع (المادة ١٧)؛ والحق في المساواة (المادة ١٩).

تُوِّج التزام منظمة العمل الدولية الراسخ بمعاناة الشعوب الأصلية والقبلية باعتمادها التاريخي لأول صك دولي مُخصَّص حصريًا لحقوق الشعوب الأصلية والقبلية عام ١٩٥٧. وقد أدّت هذه المناسبة الجليلة إلى إطلاق اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم ١٠٧، ١٩٥٧). وفي ثمانينيات القرن العشرين، خضعت هذه الاتفاقية لعملية تحوّل، وظهرت في صيغة جديدة عام ١٩٨٩ باسم اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم ١٦٩، ١٩٨٩).

تُشكّل مبادئ المشاركة والتشاور، المنصوص عليها في اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، أساس وجودها. ولا يقلّ أهميةً دور إعلان الأمم المتحدة بشأن الأقليات لعام ١٩٩٢، الذي يُعرّف الأقليات بأنها جماعات تُحدّد بخصائص قومية أو عرقية، وثقافية، ودينية، ولغوية. ويُلزم هذا الإعلان الدول بضمان بقاء هذه الجماعات. ورغم وجود تفسيرات عديدة لما يُشكّل أقلية، إلا أن السمات الأساسية لهذه التفسيرات لا تزال دون تغيير إلى حد كبير.

تؤكد المادة 8-2 من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 (DRTD، 1986) على الدور المحوري للدول في تعزيز المشاركة الواسعة في جميع القطاعات. ولا تُعدّ المشاركة الفعالة للشعب عنصرًا أساسيًا في التنمية فحسب، بل تُعدّ أيضا جانبًا أساسيًا في الإعمال الشامل لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والقبلية. لم تقبل معظم الدول الأفريقية اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وقد صادقت كل من بوتسوانا وناميبيا على الاتفاقية. وبينما أيدت ناميبيا أيضًا اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إلا أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1989 (الاتفاقية رقم 169 لعام 1989) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، مع أن الحكومة تدرس التصديق على هذه الوثيقة. صادقت بوتسوانا على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، لكنها لم توقع على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام 1989 (الاتفاقية رقم 169 لعام 1989).

3. القبائل والدستورية الاستعمارية في أفريقيا

في ورقة بحثية عام 1993، يدرس ياش غاي، وهو باحث دستوري كيني بارز، الاختلافات بين خلفيات بناء الدولة الغربية والإفريقية (غاي، 1993). ويتمثل تأكيده الرئيسي في أن الدساتير الغربية، التي تقوم على أوضاع سياسية واقتصادية مستقرة وإجماع واسع النطاق على المعايير الاجتماعية، لا تمثل بدقة حقائق الجمهوريات الأفريقية الناشئة (غاي، 1993). وفي الأساس، صيغت الدساتير الغربية من أجل مجتمع متجانس إلى حد كبير يتميز بالسلام والأمن والاستقرار. وعند نقلها إلى العديد من الدول الأفريقية، كانت هذه الدساتير النموذجية الأوروبية غير كافية في معالجة إدارة التنوع وتعزيز السلام بين الفصائل المتصارعة. وبدلاً من ذلك، فإنها غالبًا ما كانت تكثف صراعات الهوية الموجودة مسبقًا (غاي، 1993). ونتيجة لذلك، في أفريقيا ما بعد الاستقلال، جسدت الدستورية عادةً صعود مجموعات وطبقات معينة، وهي انتصارات غالبًا ما تحققت عن طريق إراقة الدماء والاستغلال والقمع.

لا ينبغي تفسير هذا على أنه يعني أن أوروبا كانت دائمًا متجانسة أو خالية من الأزمات والعنف الذي يؤثر حاليًا على الدول النامية. على العكس من ذلك، يمكن القول إن مدى العنف الذي اتسم به تاريخ تشكيل الدولة وبناء الأمة في أوروبا كان أكثر وضوحًا مما شهدناه في أفريقيا. لا يؤكد غاي أن صعوبات الهوية الكامنة وراء الصراعات الأفريقية مستعصية على الحل. بل يفترض أن تطبيق مبادئ الشمول والتسامح تجاه الاختلافات يمكن أن يخفف من حدة هذه الأزمات بفعالية (غاي، ١٩٩٣). يمكن القول إن الإجراءات الاستعمارية عطلت العمليات الطبيعية الأصلية لتوحيد الهوية.

للتخفيف من الآثار السلبية للسياسة الاستعمارية، يجب على النظام الدستوري في الحكومات الأفريقية المستقلة مواجهة التحديات التي تفرضها التعددية المتأصلة في الدولة الأفريقية. ووفقًا لغاي (1993)، كان من المتوقع أن تتحمل دساتير الدول النامية مسؤوليات جسيمة؛ إذ كان عليها تعزيز قومية جديدة، وبناء وحدة وطنية بين مختلف الجماعات العرقية والقبلية والدينية، ومنع الاضطهاد، وتشجيع التنمية العادلة، وترسيخ ممارسات التسامح والديمقراطية، وضمان القدرة الإدارية.

يشير الأداء التاريخي للحكم الأفريقي إلى فشل في الالتزام بالمعايير المعيارية للثقافات الأصلية، في حين أهملت العديد من الحكومات الأفريقية أيضًا الروح والمبادئ الأساسية للدساتير الموروثة من الدول الغربية. لا تنبع الإخفاقات التاريخية من عدم القدرة على تحديد نموذج دستوري مناسب للجسم السياسي، ولكن من قضايا اجتماعية أساسية، مما يشير إلى نقص العناصر الحيوية للدستورية. يؤكد فرانسيس م. دينج (2008) أن العديد من الدساتير الأفريقية غير ذات أهمية إلى حد كبير، فهي تفشل في تجسيد أهداف أو مبادئ تشغيلية لأي جماعات مصالح كبيرة بشكل أصيل، وتُعتبر غير ذات صلة بالأطر الدستورية، لأنها موجودة لمجرد أنه يُنظر إليها على أنها، على غرار الأناشيد الوطنية وشعارات النبالة والأعلام، فإن الدساتير وخطط التنمية تؤدي وظيفة رمزية احتفالية ورسمية ملزمة للدول بالحفاظ عليها.

3.1 الاختلافات السياقية بين أوروبا وأفريقيا

في كتابه «الهوية والتنوع والدستورية في أفريقيا» ، أكد فرانسيس دينغ على المتطلب الأساسي لإطار دستوري أفريقي مميز. وزعم أن عدم القدرة على فهم التفاوتات السياقية بين أوروبا وأفريقيا أثر بشكل كبير على التطور الدستوري في أفريقيا (دنغ، 2008). وتؤكد وجهة نظر دينغ أن الدستور في أوروبا قد تم إنشاؤه وتطور من خلال عملية سياسية مطولة بلغت ذروتها في القرن السادس عشر. وبالتالي، يجب أن يتناول وضع الدستور في أفريقيا بعد الاستعمار المتطلبات المتميزة للقارة. يكشف التحليل الشامل للسياق الأفريقي عن رؤى تعالج التحديات بفعالية وتقدم حلولاً لمساعدة الأفارقة في بناء نظامهم السياسي بطريقة مواتية للتنمية القارية، بدلاً من الالتزام بالنموذج الأوروبي (دنغ، 2008). ويؤكد دينغ أن النموذج الأوروبي يفشل في استيعاب السياق الأفريقي ويتجاهل إدارة التنوع والطريقة المناسبة للتمثيل السياسي في صياغة العملية الديمقراطية. كما فشل في مراعاة الصراعات على السلطة والموارد بين الفئات الاجتماعية الأفريقية. لقد فشلت الدساتير الأفريقية لسببين: أولًا، لم تُدمج الأخلاق الأفريقية في أطر ما بعد الاستعمار، وثانيًا، لم تُطبّق القيم الدستورية بصيغتها الغربية بشكل كاف في البيئة السياسية الأفريقية (دينغ، ٢٠٠٨). لم يكن الخلل في تحديد إطار دستوري مناسب للحكم، بل في الفشل في تحقيق الحل الدستوري الأمثل الذي يُعالج الشواغل الأفريقية.

3.2 مسارات الحكومة المحلية إلى الأمام خلال الفترة الاستعمارية

عندما جاء الاستعمار البريطاني إلى السودان في نهاية القرن التاسع عشر، توزع اجتماعيًا وإداريًا على مناطق النفوذ القبلي. وكان الاستعمار التركي قد بدأ في تنظيم العلاقات بين شيوخ القبائل ومؤسسات الحكومة التركية من خلال تكليف شيوخ القبائل بمهام إدارية وقضائية ومالية في مناطق نفوذهم. وبدأ الاستعمار البريطاني يستفيد من زعماء القبائل وانتشارهم الجغرافي. وفي عام 1932، صدر قانون المحاكم، الذي بموجبه كان لزعماء القبائل مهام قضائية واسعة، وطبقت هذه المحاكم العادات المحلية ومبادئ العدل والفضيلة (عليو، 2015). وكما يذكر محمد عيسى عليو في كتابه عن الإدارة الأهلية في السودان (2015)، كان هذا القانون تطويرًا لقانون صلاحيات الشيوخ لعام 1928، الذي ألغي بصدور قانون 1932.

في تطور لاحق، نظمت الإدارة الاستعمارية دور زعماء القبائل في الإدارات المحلية لأول مرة بإصدار قانون البلديات والمدن والمناطق الريفية في عام 1937. وكان هذا القانون الخطوة الأولى نحو إرساء قانون الحكم المحلي في السودان (لينهارت، 1982). وكان هذا القانون فرصة جيدة لتحسين تمثيل زعماء القبائل والإدارة الأهلية في نظام الحكم المحلي. وأصدر المستعمرون البريطانيون لاحقًا قانون عام 1951، الذي تم فيه تقليص صلاحيات الإدارة الأهلية قليلاً. وكانت هذه خطوة تمهيدية نحو نقل السلطة إلى السودانيين قبل مغادرة البريطانيين للسودان (البطاحاني وجادكريم، 2017). وقد تم وضع قانون عام 1951 لإفساح المجال للمثقفين والخريجين والأحزاب السياسية للمشاركة في مجال الحكم والإدارة إلى جانب الإدارة الأهلية (إيليو، 2015). وعندما بدأت الأحزاب السياسية السودانية في التشكل في أوائل عام 1948، سارع زعماء القبائل إلى تشكيل الحزب الجمهوري الاشتراكي لضمان وجودهم في الساحة السياسية بعد رحيل المستعمر.

كانت فكرة توسيع الحكومة المحلية من خلال توسيع مشاركة الزعماء التقليديين في المؤسسات الحكومية نتيجة مناقشات سياسية وقانونية داخل مكتب المستعمرات البريطاني في عامي 1947 و 1948 (لينهارت، 1982). يتفق جودفري لينهارت في مقالته الصحفية (1982) على أنه في ضوء هذه المناقشات، أشار تقرير مارشال الاستعماري البريطاني لعام 1949 إلى مزايا وعيوب الإدارة الأهلية بناءً على تجربتها. ومن بين مزايا الإدارة الأهلية التي ذكرها أنها مؤسسة محلية تقوم على قدرات زعماء القبائل وتأثيرهم الاجتماعي. وهي مرتبطة بالمواطنين وتتمتع بتقديرهم واحترامهم. يتمتع المواطنون داخل المجتمع القبلي بشعور من التضامن والانتماء القوي والمخلص للقبيلة وقيادتها. حدد تقرير الدكتور مارشال العديد من السلبيات، بما في ذلك أن نجاح المؤسسة يعتمد على المهارات الإدارية والسياسية والقانونية لزعماء القبائل (بادال، 1977). كان بعض القادة أقل كفاءة من غيرهم، ولذلك لم تُرصد هذه النجاحات والإخفاقات سابقًا. ونتيجةً لذلك، افتقرت المؤسسة إلى الخبرة الفنية في جميع جوانب الإدارة (بادال، ١٩٧٧). وقد أدى اعتماد الإدارة على تطبيق العادات والتقاليد القبلية والمحلية إلى جمودها وصعوبة استجابتها للتغيرات والتطورات في مجال الحوكمة والإدارة وتطبيق سيادة القانون. وأخيرًا، من بين العيوب ضعف مبدأ المساءلة (إيليو، ٢٠١٥).

4. القبائل والسياسة في السياق الأفريقي

4.1 القبائل والسياسة

يتناول التاريخ الأفريقي ومن الأمثلة (2023) بأن التجربة الأفريقية توضح كيف يمكن للديناميكيات السياسية التي تشكلها هذه الهويات أن تساهم في ترسيخ النظام القبلي، وهي قوة لا تعيق العمليات الديمقراطية فحسب، بل تُفاقم أيضًا التفاوتات المجتمعية. ينبغي أن يُثير هذا الإدراك القلق والوعي بشأن الحاجة إلى نهج تحويلي يُركز على الشمولية والتنوع لدعم جهود بناء الأمة (أوديسومي، 2023).

تتمتع كينيا بتجربة بارزة في العلاقة بين القبائل والسياسة. فالقبائل في المشهد السياسي الكيني متجذرة بعمق في سياق تاريخي من الانقسامات العرقية التي تفاقمت بسبب الحكم الاستعماري وتحديات بناء الأمة بعد الاستقلال (نيونغو وكاروغو، 2023). وهذا السياق التاريخي بالغ الأهمية لفهم الوضع الراهن. فعلى سبيل المثال، خلال صراع عامي 2007 و2008، لعبت قبيلتا الكيكويو، وهي القبيلة العرقية للرئيس كيباكي، واللو، وهي قبيلة زعيم المعارضة أودينغا وحلفاؤها، دورًا عميقًا في تهديد الاستقرار السياسي في كينيا (نيونغو وكاروغو، 2023). وقد ناقش القادة الكينيون أطرًا نظرية مختلفة لمعالجة القبائل، بما في ذلك الديمقراطية التوافقية والتعددية، مع التأكيد على التفاعل بين الهياكل المؤسسية والمواقف المجتمعية في تعزيز الوحدة أو إعاقتها (نيونغو وكاروغو، 2023).

إدراكًا منه لعدم تنظيم النظام القبلي ضمن الإطار القانوني الأفريقي، صرّح كالستوس جوما في تقريره لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بأنه من السهل إدراك أن النظام القبلي يُقوّض الديمقراطية في أفريقيا (2012). وسلّط الضوء بشكل خاص على عنف الانتخابات الكينية التي أعقبت عام 2007، باعتباره مظهرًا من مظاهر التوترات العرقية (جوما، 2012). إن التحدي الحقيقي للديمقراطية الأفريقية لا يقتصر على إرث الحكم الاستبدادي، بل يشمل أيضًا التلاعب بالهويات القبلية لتحقيق مكاسب سياسية.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

إن إنشاء أحزاب سياسية حقيقية قائمة على أفكار تنموية بدلًا من الانتماءات القبلية أمرٌ بالغ الأهمية لمواجهة التأثير السلبي للقبائل على الديمقراطية (جوما، 2012).

4.2 القبائل والحروب الأهلية في أفريقيا

كان الحكم القبلي هو السائد في أفريقيا ما قبل الاستعمار، حيث كان هناك تنوع كبير في السياسة والحكومة، وكلها مرتبطة بنوع النظام الاجتماعي. كانت القبائل مركزية في ممالك متوسطة الحجم ومشيخات متناثرة على نطاق واسع (تايلور، 2018). في بعض المناطق الأفريقية، انخرطت القبائل المحلية في السياسة في عدة مناسبات. ويشمل ذلك النضال ضد النظام الاستعماري، مثل تجارب الزولو في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري قبل عام 1994 بوقت طويل. ومن الأمثلة الأخرى إنشاء حركة حرب عصابات ضد الحكومة المركزية الاستبدادية، مثل تمرد أنيانيا عام 1963 في جنوب السودان. استمر هذا النضال حتى استقلال جنوب السودان عام 2011 (رولاندسن، 2011). تتمتع القبائل في إثيوبيا ودارفور بتجارب مهمة في القتال ضد الحكومة المركزية. في دارفور، شنت القبائل حملات منذ عام 2003، خلال عهد الرئيس عمر البشير، مطالبة بالتمثيل العادل والمساواة. خلال هذه الفترة، اتخذت ثلاث مجموعات عرقية أصلية، هي الفور والزغاوة والمساليت، خطوةً في مسارها السياسي. فأسست جيش تحرير السودان، وهو جماعة متمردة حاربت النظام. وفي عام ٢٠٢١، في إثيوبيا، قادت جبهة تحرير شعب تيغراي، المكونة أساسًا من أفراد من قبيلة تيغراي، معارك ضد الحكومة المركزية في إثيوبيا. ولا تزال القضايا في دارفور وإثيوبيا، كما في بعض الحالات الأخرى، مستمرة.

كما هو موضح أعلاه، لأفريقيا تاريخ طويل، من ما قبل الأنظمة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال، لمشاركة القبائل في الحكم وقضايا السلام والأمن في القارة (تايلور، ٢٠١٨). وتُعد القبائل عنصرًا أساسيًا في معظم الحروب الأهلية في القارة، إما كجزء من حركة التحرير، أو لأن زعمائها يتولون زمام القيادة في النضال ضد الحكومات المركزية(فينتر،٢٠١٥).

من الضروري للأفارقة دراسة النظام القبلي من منظوري الديمقراطية وبناء السلام. فقد كانت القبائل جزءًا من معظم النزاعات المسلحة الأفريقية. لذلك، يتطلب الانتقال السياسي السلس نحو السلام والديمقراطية في القارة تحليلًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا معمقًا. قد يُسهم إشراك القبائل في الدستور ونظام الحكم في تعزيز السلام والديمقراطية في أفريقيا من خلال توسيع تمثيل الشعب، وهو ما أطلق عليه إيمانويل كانط اسم «الجمهورية» (كوش وناغ، ٢٠٢٣). أشار كوش وناغ (٢٠٢٣) إلى أن توماس باين وإيمانويل كانط استكشفا مفاهيم فلسفية مثيرة للاهتمام حول الديمقراطية والسلام والحوكمة. يدعو كانط

5. الترتيب القانوني لمشاركة القبائل في الحكم الأفريقي

5.1 تعزيز القبائل في إطار الحوكمة الأفريقية

تُعدَّ القبائل ركنا أساسيًا تاريخيًا في المجتمعات الأفريقية، ولا تزال تُمارس تأثيرًا كبيرًا على السياسة في الدول الأفريقية الحديثة (نابوديير، بدون تاريخ). ورغم أن الولاءات القبلية لا تتعارض بطبيعتها مع الديمقراطية، إلا أنها غالبًا ما تطغى على الولاءات الوطنية، مما يُعيق فعالية السياسة والثقة بها (لويد، ٢٠١٩). ويُؤكد الولاء القوي للقبائل، الذي لا يتزعزع حتى في مواجهة الهياكل الحكومية الحديثة، على قوة هذه الولاءات الراسخة في المشهد السياسي الأفريقي (لويد، ٢٠١٩).

يُبرز التفاعل بين الأنظمة السياسية التقليدية والحديثة في أفريقيا المعاصرة السياق التاريخي الذي تطورت فيه الحوكمة التقليدية جنبًا إلى جنب مع الهياكل السياسية الاستعمارية وما بعد الاستعمارية (نابوديير، بدون تاريخ). ويُسلّط الضوء على الديناميكيات المعقدة لكيفية قمع المؤسسات التقليدية أو استقطابها من قبل السلطات الاستعمارية، مما أدى إلى عودة ظهور هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة كرد فعل على إخفاقات الدولة ما بعد الاستعمارية (نابوديير، بدون تاريخ). ويتطلب ذلك إعادة تصور للحوكمة الأفريقية تتضمن الأشكال السياسية التقليدية لمعالجة الانقسامات العرقية وبناء ديمقراطيات أكثر شمولًا واستدامة (لويد، 2019) .

إن إمكانية مساهمة القبائل الأفريقية في المؤسسات الديمقراطية قضية متعددة الجوانب ذات وجهات نظر متباينة. يجادل بعض المؤيدين بأن الهياكل القبلية التقليدية، بتركيزها على التوافق والمشاركة المجتمعية، يمكن أن تُشكل أساسًا متينًا للحكم الديمقراطي. هذا المنظور يغرس شعورًا بالأمل والتفاؤل بشأن مستقبل الحكم الأفريقي (نابوديير، بدون تاريخ). من ناحية أخرى، هناك من يعتقد أن هذه الهياكل، التي غالبًا ما تتسم بالتسلسل الهرمي والحصرية، يمكن أن تعيق تطوير مؤسسات ديمقراطية شاملة.

يُعد نجاح التحولات الديمقراطية في أفريقيا قضيةً معقدةً ومتعددة الجوانب. فقد نجحت بعض الدول في إرساء ديمقراطيات مستقرة، بينما لا تزال دول أخرى تعاني من عدم الاستقرار والاستبداد. من المهم إدراك أن عوامل مثل التنمية الاقتصادية والإرادة السياسية والتماسك الاجتماعي تلعب جميعها دورًا حاسمًا في تحديد نجاح الإصلاحات الديمقراطية أو فشلها (لويد، ٢٠١٩). هذا التركيز على الطبيعة متعددة الجوانب للتحولات الديمقراطية سيساعد الجمهور على الشعور بمزيد من الوعي والإدراك للتعقيدات التي تنطوي عليها (نابوديير، بدون تاريخ).

إن مسألة إمكانية تحول المؤسسات التقليدية، بما فيها القبائل، إلى جزء من مؤسسات الحكم الديمقراطي في أفريقيا تتطلب جهدًا أوسع من هذه الدراسة. وهو سؤال سيشغل بال المهتمين بالاستقرار السياسي إلى حين إيجاد صيغة دستورية تعالج هذه المعضلة. سأحاول فيما يلي دراسة كيفية تعامل الدول الديمقراطية في أفريقيا مع قضية القبائل في دساتيرها وقوانينها. والغرض من ذلك هو التأكد من مدى مساهمة تنظيم قضية القبائل في الدستور والحكومة في تطبيق الديمقراطية وتحقيق السلام والتعايش والاستقرار السياسي.

من المتفق عليه على نطاق واسع أن المؤسسات المحلية التقليدية لا تزال تحظى بدعم مجتمعي في المناطق الريفية، وتلعب دورًا هامًا في حياة المجتمعات القبلية (عبد الجليل، ١٩٨٥). وانطلاقًا من ذلك، يُمكن اقتراح ترتيبات دستورية مناسبة للدور المستقبلي لزعماء القبائل وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية. وفي ظل التطبيقات الدستورية الحديثة، صُمم النظام الدستوري الفيدرالي في السياق الأفريقي استنادًا إلى الممارسات القبلية القائمة (دستور إثيوبيا، ١٩٩٥).

نصّ قانون الإدارة الأهلية لعام 2002 في إقليم دارفور على ثلاثة اختصاصات لزعماء القبائل: الاختصاص القضائي، والاختصاص الإداري، والاختصاص التنموي. وبناءً على التجارب الدستورية الأفريقية، تُعدّ الترتيبات التالية الأكثر استخدامًا لإشراك القبائل في السلطات العامة ونظام الحكم: الإدارة الأهلية في السودان، والسلطات التشريعية للإدارة الأهلية، والسلطات القضائية، وقانون السلطات التقليدية في ناميبيا، ومجلس الزعماء في بوتسوانا. وسيتم تناول كلٍّ منها بمزيد من التعمق لاحقًا.

5.1.1. الإدارة الأهلية في السودان

تم تطبيق مفهوم الإدارة الأهلية من قبل المستعمرين البريطانيين كما هو الحال في جنوب أفريقيا والسودان. بدأ المفهوم في السودان من خلال تقرير مهمة ميلنر لعام 1920 (رافائيل، 1977) ، وفي جنوب أفريقيا من خلال قانون الإدارة الأهلية لعام 1927 والذي تمت إعادة تسميته لاحقًا بقانون إدارة البانتو لعام 1927 وقانون الإدارة السوداء لعام 1927 (بيكر، 1991). تشجع الإدارة الأهلية استخدام الزعماء والسلطات القبلية كأجهزة إدارية لأداء الوظائف الإدارية بفعالية وتزويدهم بالبنية التحتية والتنظيم والموظفين والموارد المالية اللازمة (بيكر، 1991). ومع ذلك، فإن هذا النهج الشامل غائب حاليًا عن المجتمع الأفريقي ويلزم وجود إطار قانوني مناسب ومبتكر لتطبيق الترتيبات الانتقالية الدستورية والحفاظ على السلام والاستقرار في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

في عام ١٩٧١، أصدر الرئيس السوداني جعفر نميري قانون الحكم المحلي الشعبي، الذي قسّم الإقليم إلى مجالس إقليمية ومجالس محلية. حلّت هذه الإدارة المحلية محل الإدارة الأهلية، وألغت اختصاص زعماء القبائل وسلطتهم الإدارية. تشير بعض الدراسات إلى أن هذا التعديل كان المحفز الرئيسي للصراعات القبلية واسعة النطاق في دارفور (عبد الجليل وآخرون، ٢٠٠٧). على سبيل المثال، في ولاية جنوب دارفور، نشأ ستة عشر نزاعًا حدوديًا منفصلاً بين المجالس الريفية بعد فترة وجيزة من سن هذا التشريع. سمح هذا الإجراء لقبيلة واحدة بالهيمنة على إقليم تابع لأخرى، مما عزز المنافسة القبلية بين القبائل. كان الخلل الأساسي في تحديث الإدارة هو تحول التركيز من وظيفتها القضائية السابقة المتمثلة في الحفاظ على القانون والنظام إلى وظيفتها الإدارية المعاصرة، التي تضمنت مؤخرًا التعبئة السياسية. علاوة على ذلك، شكّل إنشاء مراكز الشرطة الريفية دون توفير الموارد الأساسية لتشغيلها الفعال مشكلةً مهمةً في الإطار الإداري الجديد (عبد الجليل وآخرون، ٢٠٠٧).

عمليًا، ورغم غياب الإطار القانوني، لا يزال زعماء القبائل يُعترف بهم كزعماء لمجموعاتهم، وتُشكل القبيلة أساسًا سياسيًا لتقدم أعضائها إلى أدوار بارزة في المجالس المحلية (بيرهام، ١٩٣٦)، وكذلك في المجالس الإقليمية والوطنية. وقد تعزز النفوذ السياسي للقبائل المحلية بشكل كبير في ظل نظام الإدارة المحلية الجديد في السودان. فقبل إلغاء الحكم المحلي، كان نظام النميري قد حل جميع الأحزاب السياسية في السودان. وشغلت قوة اجتماعية وسياسية ناشئة هذا الفراغ، حيث كان الاتحاد الاشتراكي السوداني الحزب السياسي الوحيد المعترف به الذي يُدير المشهد السياسي. وقد هيمنت النخبة الريفية على كل من الحزب السياسي وهياكل الحكم المحلي المنشأة حديثًا، مما أدى إلى ظهور قيادات جديدة في المناطق. وعند سن قانون الحكم الإقليمي عام ١٩٨٠، كُلفت القيادة المُعينة حديثًا بمهام الخدمات الإقليمية دون تمويل كاف (عبد الجليل وآخرون، ٢٠٠٧).

في أعقاب الانتفاضة الشعبية في أبريل 1995 وخلال الفترة الديمقراطية، أعادت الحكومة تنصيب الإدارة الأهلية في عام 1987. ومع ذلك، وقبل تطبيق وهيكلة النظام اللامركزي، تولت الجبهة الإسلامية القومية السلطة في يونيو 1989. ومنذ ذلك الحين، خضعت الإدارة الأهلية لتعديلات هيكلية وإلزامية لتتماشى مع الفكر الإسلامي للدولة. في عام 1995، تم تعديل وظيفة الإداريين الأصليين ليكونوا بمثابة قادة دينيين لكل مجموعة هوية، ويرشدونهم في الصلاة، والأهم من ذلك، إعداد الشباب للجهاد في الجنوب خلال تلك الفترة (عبد الجليل وآخرون، 2007).

وقد أجاز السودان، أكثر من العديد من الدول الأفريقية، العديد من أشكال الحكم المحلي. وترتبط هذه الظاهرة في الغالب بميل الحكومة المركزية إلى التلاعب بالنظام لتحقيق الأهداف السياسية للإدارات القائمة، بدلًا من النية الصادقة لخدمة احتياجات السكان المحليين.

بعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام في السودان في أكتوبر/تشرين الأول 2020، اتُفق على إنشاء إقليم خاص لدارفور ضمن النظام الفيدرالي. وأعاد حاكم إقليم دارفور تأسيس الإدارة الوطنية كجزء من هيكل الحكم الإقليمي، وأصدر قانون الإدارة الأهلية في عام 2022. وتنص المادة 8 من قانون الإدارة الأهلية في إقليم دارفور لعام 2022 (قانون الإدارة الأهلية في إقليم دارفور لعام 2022) على صلاحيات الإداريين المحليين في مناطقهم الجغرافية.

5.1.2. السلطات التشريعية للإدارة الأهلية

يُعدّ النظام الفيدرالي النهج الدستوري الأمثل لاستيعاب المؤسسات التقليدية وزعماء القبائل وممثلي المجتمع المحلي في نظام الحكم. ومن شأن تصميم دستوري مبتكر أن يضمن مشاركة واسعة لزعماء القبائل في الهيئات التشريعية على مستويات الحكم الفيدرالي.

في البداية، أنشأت الحكومة الاستعمارية مجالس استشارية ومجالس محلية في السودان عام 1944، لتنظيم شؤون المناطق من خلال تفصيل قوانينها. وكان للإدارة الأهلية اليد العليا في رئاسة هذه المجالس واحتلال معظم مقاعدها (البطاحاني وجادكريم، 2017). كانت هذه خطوة أولية نحو إشراك السودانيين في حكم بلادهم. في عام 1948، تم تشكيل المجلس التشريعي. تزامن تشكيل المجلس التشريعي مع ظهور الأحزاب السياسية وتوسعها في الساحة السياسية. جاءت فكرة المجلس المجلس الاستشاري، حيث كان للإدارة الأهلية تمثيل أقوى (البطاحاني وجادكريم، 2017) . جاء المجلس التشريعي في عام 1948 لإفساح المجال للخريجين الجدد والمتعلمين من خارج قيادة الإدارة الأهلية ليكونوا جزءًا من مؤسسات الحكم في الدولة. كان تشكيل المجلس التشريعي أول مؤسسة لصياغة السياسات العامة في الدولة، بقيادة سودانية خالصة. وكان المجلس التشريعي أول تعبير عن الاستقلال الوطني للسودان، ومؤشرًا على استقلاله عن مصر. وبالتالي، أصبح المجلس التشريعي ملتقى الحكام والسياسيين السودانيين، ورمزًا لسيادتهم الناشئة. في عام ١٩٥٠، بلغ عدد أعضاء المجلس التشريعي ٩٠ عضوًا، وبلغت مقاعد زعماء القبائل ٢٠ مقعدًا من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي (إيليو، ٢٠١٥) .

5.1.3. السلطات القضائية - المحاكم الشعبية

شهدت أثينا القديمة إحدى أبرز التجارب العالمية في دمج القضاء التقليدي والعرفي، وتوظيف زعماء القبائل للفصل في القضايا بين الأفراد أو بين الجماعات (عبد الجليل، ١٩٨٥). أنشأت أثينا نظامًا للمحاكم الشعبية، حيث بدت هذه المحاكم أكثر ميلًا إلى مراعاة مصالح المواطنين العاديين.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

ويجادل البعض بأن مفهوم المحاكم الشعبية مرتبط بالديمقراطية الأثينية والوظائف السياسية للقضاة لتعزيز الديمقراطية في البلاد (كامالك، ٢٠٢٢).

تنص المادة 68 من قانون الإجراءات الجنائية السوداني لعام 1991 على صلاحيات أعضاء الإدارة الأهلية. وتتمتع الإدارة الأهلية في هذه المادة بنفس صلاحيات الشرطة، بما في ذلك اعتقال المشتبه بهم دون أمر من المدعي العام. وهذا اختصاص خطير ينطوي على مخاطر واضحة على حقوق الأفراد. وينص القانون على صلاحيات عضو الإدارة الأهلية لإجراء التحقيقات الجنائية في قضايا القتل أو في حالة العثور على جثة شخص ميت وفي حالات الاشتباه في الانتحار (المادة 52). وعلى الرغم من طابع المادة الجسدي، إلا أننا نلاحظ عمليًا أن عضو الإدارة الأهلية لا يجري تحقيقات جنائية في المناطق الحضرية (النور، بدون تاريخ).

في السودان، عرّفت لائحة المحاكم الحضرية والريفية لعام 2004، الصادرة عن السلطة القضائية في عام 2004، المحاكم الريفية بأنها تلك التي تُنشأ في المناطق الريفية أو المناطق السكنية المحلية الأخرى الأقل من المدن (النور، بدون تاريخ). وتشمل شروط أعضاء المحاكم الريفية أن يكون الشخص حسن السيرة والسلوك، وملمًا بالقراءة والكتابة، ومقيمًا في المنطقة المعنية، ومؤثرًا في سكان المنطقة الريفية، وملمًا بعاداتهم وتقاليدهم (المادة 5). ومع ذلك، لم تنص شروط تعيين أعضاء المحاكم الريفية على أي كفاءات أو مؤهلات فنية أو أكاديمية أو خبرة ذات صلة بالمحاكم والعدالة (المادتان 5 و6). هذا النقص في المؤهلات اللازمة لأعضاء المحاكم الريفية يؤكد الحاجة إلى معايير مهنية في النظام القانوني (عبد الجليل، 1985). ينصّ النظام على اختصاص واسع للمحاكم الريفية، يشمل تطبيق القانون الجنائي، باستثناء الحالات التي يستثنيها القانون، بالإضافة إلى تطبيق القانون المدني وأي قانون آخر (المادة 13)، مما يُخوّل هذه المحاكم الأهلية النظر في القضايا الجنائية وإصدار أحكام السجن لمدة ثلاث سنوات. وتحتاج هذه المواد إلى مراجعة وتعديل نقديين. وكان من الأفضل استثناء القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم المدنية في السودان، وحصر اختصاصها في بعض قضايا الأسرة، ومنازعات الأراضي، وإجراءات الصلح قبل التقاضي (عبد الجليل، 1985).

طُبّقت نظرية الإدارة المحلية في العديد من الدول الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار. وقد ناقشت مارغري بيرهام، المؤرخة والكاتبة البريطانية في الشؤون الأفريقية، إحدى هذه التجارب بعمق، حيث تناولت في مقالها «الإدارة المحلية في نيجيريا» دور القادة التقليديين في الحكم غير المباشر في نيجيريا بعد الاستعمار، مُسلّطة الضوء على نقاط قوته ومزاياه وعيوبه. وتُشدّد على أهمية فهم المؤسسات المحلية، وتعزيز الحكم الذاتي المحلي المسؤول، وتحقيق التوازن بين التوجيه الأوروبي واستقلالية السكان الأصليين لتطوير هيكل سياسي متماسك وتقدمي (بيرهام، ١٩٣٦).

5.1.2. السلطات التقليدية في ناميبيا

تتمتع جمهورية ناميبيا بنظام حكم ديمقراطي مستقر بموجب دستور ناميبيا لعام ١٩٩٠ (المُعدّل عام ٢٠١٤) (دستور ناميبيا، ١٩٩٠). ومع ذلك، واجه إشراك الجماعات القبلية الأصلية في نظام المشاركة في الحكم الوطني تحديات نظرًا لقلة عدد سكانها. وكما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، جيمس أنايا، فإن المشهد السياسي في ناميبيا يهيمن عليه حزب منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا، الذي يُنظر إليه على أنه يُفضل جماعة «أوامبو» العرقية، التي تُشكل جزءًا كبيرًا من السكان (٢٠١٣).

أرسى المشرّعون الناميبيون إطارا قانونيًا هامًا لتنظيم الجماعات القبلية والأصلية من خلال «قانون السلطات التقليدية لعام 2000» (القانون رقم 25 لعام 2000). يُمكّن هذا القانون المجتمعات القبلية من الحصول على اعتراف الدولة بقيادتها التقليدية، مما يُرسّخ دورها في نظام الحكم الوطني. تُعرّف «المجتمعات التقليدية» بأنها جماعات تشترك في أصول ولغة وثقافة مشتركة، وتسكن المنطقة نفسها (شلوبا، 2019).

بموجب قانون السلطات التقليدية، تُعتبر القبائل سلطات تقليدية، مسؤولة عن إدارة مجتمعاتها وأقاليمها، وتطبيق القوانين العرفية، وتلقي التمويل الحكومي (شلوبا، ٢٠١٩). ويخضع قادة هذه السلطات للمساءلة أمام وزير الحكم المحلي والإقليمي، الذي يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في رصد أنشطتهم وتقييمها. وقد أثار هذا الصلاح الواسع تساؤلات حول شرعية القادة المعترف بهم، وخاصةً أولئك المتحالفين مع الحزب السياسي الحاكم (شلوبا، ٢٠١٩).

على الرغم من عدم انضمام ناميبيا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 (1989) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، فقد صوّتت لصالح اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي تقريره، صرّح المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، جيمس أنايا، بأن دراسة الحكومة للتصديق على هذه المعاهدة تُبرز التزامها بدعم حقوق الشعوب الأصلية والقبلية (2013).

5.1.3. بيت الزعماء في بوتسوانا

دستور بوتسوانا لعام ١٩٦٦ (المُعدّل عام ٢٠١٦) ، وهو نتاجٌ لعصره، يُكفل لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية، الحق في التصويت والمشاركة في العمليات السياسية. إلا أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتهميش التاريخي، المتجذّر في تاريخ البلاد، يحول دون مشاركة الجماعات الأصلية غير المهيمنة في إدارة المقاطعات (فلاهيرتي، ٢٠١٦) .

ينص دستور بوتسوانا على إنشاء مجلس زعماء، وهو هيئة تُقدم المشورة للجمعية الوطنية والسلطات التنفيذية بشأن القضايا المتعلقة بقبائل بوتسوانا. ويلعب مجلس زعماء دورًا هامًا في إدارة شؤون البلاد (ليديا، ٢٠٠٨)، لا سيما في المسائل التي تُعنى بمختلف القبائل وأنظمتها التقليدية (فلاهيرتي، ٢٠١٦).

تنص المواد 77-79 من دستور عام 1966 على الحقوق الدستورية لمختلف القبائل العرقية في بوتسوانا، مع تسليط الضوء على أنه في حين يضمن الدستور الحقوق الفردية، إلا أنه يفضل بشكل غير متناسب القبائل الثماني الناطقة بالستسوانا. يتمتع السان) . اعتمدت بوتسوانا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. بوتسوانا ليست طرفًا في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989 (رقم 169) (فلاهيرتي، 2016) .

خاتمة

أظهرت الأنظمة القبلية في مختلف الدول الأفريقية قدرةً ملحوظة على الصمود، وصمودًا وتحديًا للتشويه. ورغم تكليفها بحل النزاعات البسيطة والاضطلاع بدور التراث المحلي، فقد هُمّشت في الأطر الدستورية الوطنية وبنية الحوكمة المحلية.

ليس زعماء القبائل مجرد شخصيات مهمة، بل هم ركيزة أساسية يجب الاعتراف بهم. يلعب زعماء القبائل التقليديون دورًا محوريًا في المجتمعات الريفية من خلال تعزيز التنمية المجتمعية وتشجيع المشاركة في مبادرات التنمية. من الضروري الاعتراف بالسلطات التقليدية في الدستور، على غرار السلطات المحلية، بما يعزز التعاون بين التقاليد والحوكمة المحلية، ويحول دون تضارب الالتزامات، ويخدم في نهاية المطاف المصالح المجتمعية.

دور السلطات التقليدية ديناميكي ومتطور، لا سيما خلال الفترات الاستعمارية وما بعدها. في التجارب الأفريقية التي تناولتها هذه المقالة، لا تزال السلطة التقليدية مصدرًا شرعيًا للتنظيم في المناطق الريفية، حيث تُكيّف وظائفها مع السياسات الحكومية المتباينة لمختلف البلدان. كانت الإدارة الأهلية محاولةً لتحديث دور المؤسسات التقليدية في نظام الحكم ما بعد الاستعمار. وبينما يُقرّ باحثون مثل مارغري بيرهام بإنجازات الإدارة الأهلية، يُحذّرون من الإفراط في التنظيم، والإدارة السطحية، والتفاوت في تنمية النخب المتعلمة، مُشدّدين على الحاجة إلى رؤية بعيدة المدى وسياسة حذرة تُركّز على الإنسان لضمان وحدة نيجيريا وتقدمها الديمقراطي في نهاية المطاف (بيرهام، ١٩٣٦)

يُعدّ زعماء القبائل التقليديون عنصرًا أساسيًا في المجتمعات الأفريقية. وكما أكد البطاحاني وجادكريم (2017)، فإن لامركزية السلطة، كما وردت في النصوص الدستورية، تُمكّن المجتمعات ذات المستويات الأدنى من اتخاذ القرارات والالتزام باللوائح. وتعتمد هذه العملية على المشاركة الفعالة لمختلف المؤسسات وممثلي المجتمع. ويُعد دورهم حاسمًا في ضمان فعالية عملية اللامركزية ونفعها للجميع. لذلك، لا يمكن تحقيق إطار دستوري ديمقراطي في أفريقيا، مع تمثيل عادل للمؤسسات المجتمعية، دون مشاركتهم الفعالة.

شاركت القبائل، بشكل مباشر أو غير مباشر، في معظم الحروب الأهلية في أفريقيا. ويتطلب الانتقال السياسي المستقبلي السلس نحو السلام والديمقراطية في القارة تحليلاً سياسي واقتصادي واجتماعي معمق . ويُعد إشراك القبائل في النظام الدستوري الديمقراطي ضروري لتعزيز السلام والاستقرار السياسي في أفريقيا من خلال توسيع نطاق تمثيل الشعب.

أكد فرانسيس دينغ (2008) أن الدراسة الشاملة للوضع الأفريقي تكشف عن أفكار تُعالج الصعوبات بمهارة وتُقدم حلولاً للأفارقة في تطوير نظامهم السياسي بما يُسهم في التقدم القاري، بدلاً من التوافق مع النموذج الأوروبي. ويرى دينغ أن النموذج الأوروبي لا يُعالج البيئة الأفريقية بشكل كاف، ويتجاهل إدارة التنوع والأساليب المناسبة للتمثيل السياسي في تطوير العملية الديمقراطية.

مراجع

عبد الجليل، م.أ، محمد، أ.أ، ويوسف، أ. (2007). الإدارة الأهلية والحكم المحلي في دارفور: الماضي والمستقبل. في أ. دي وال (محرر)، الحرب في السودان والبحث عن السلام (ص 39-67). مبادرة المساواة العالمية، جامعة هارفارد.

عبد الجليل، موسى آدم. (١٩٨٥) «من المحاكم الأهلية إلى المحاكم الشعبية المحلية: سياسات الإدارة القضائية في السودان». القانون والسياسة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ٢/١٨: ١٣٩-١٥٢.

قانون الإدارة الأهلية في إقليم دارفور لسنة 2022م.

بيكر، جيه سي (1991). الحكومة القبلية عند مفترق الطرق، أفريقيا إنسايت، مقالة في مجلة، المجلد 21، الصفحات 126-132.

بيكر، ج. س. (١٩٩٣). دور الزعماء في النظام الدستوري المستقبلي لجنوب أفريقيا. مجلة أفريقيا إنسايت، ٢٣، ٢٠٠-٢٠٤.

كاماك، دانييلا، المحاكم الشعبية في الديمقراطية الأثينية (9 يونيو/حزيران 2022). مجلة السياسة، متوفرة على شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية: https://ssrn.com/abstract=3587081 (أو) http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3587081

كلوبا، فلاديمير (2019) «السلطة التقليدية وشرعية الدولة: أدلة من ناميبيا» ورقة عمل رقم 183. مقياس AFRO. https://www.afrobarometer.org/publications/?field_publication¤t-page=105

تشوي، ج. (٢٠٠٨). الأصول السياسية لعنف الزولو خلال فترة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. مجلة الدراسات الدولية والإقليمية، ١٥(٢)، ٤١-٥٤. http://www.jstor.org/stable/43107173

شوشيا، فاروق (2021)، "صراع تيغراي في إثيوبيا: كيف تطوّقت جبهة تحرير شعب تيغري ضد الجيش" تقرير: بي بي سي نيوز، 17 نوفمبر 2020. https://www.bbc.com/news/world-africa-59288744

دستور جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لعام 1995، المادة 47. https://www.constituteproject.org/constitution/Ethiopia_1994

الاتفاقية رقم 107، اتفاقية السكان الأصليين والقبليين، 1957 (الاتفاقية رقم 107) https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C107

الاتفاقية رقم 169، اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (الاتفاقية رقم 169) https://www.ilo.org/resource/convention-169-and-international-day-worlds-indigenous people

إعلان الحق في التنمية، نيويورك، 4 كانون الأول/ديسمبر 1986. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-right development

دينغ، فرانسيس (٢٠٠٨) «الهوية والتنوع والدستورية في أفريقيا»، مطبعة معهد السلام الأمريكي، واشنطن العاصمة.

النور، ميشيغان. دور المحاكم المحلية في إدارة العدالة في السودان، على موقع JSTOR. مذكرات وسجلات السودان، 78. https://doi.org/41716955 .

البطاحاني، أ. الحسن، وجادكريم، أ. حسن، (٢٠١٧). الحوكمة والفيدرالية المالية في السودان، ١٩٨٩-٢٠١٥: استكشاف العلاقات السياسية والمالية بين الحكومات في ظل نظام سياسي غير مستقر. بيرغن: معهد كريستوفر ميشيلسن (تقرير السودان، المجلد الأول، العدد ٢٠١٧:١).

عليو، محمد عيسى (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد: دراسة في الإدارة الأهلية وتطورها من عام 1922 إلى عام 1970. مطبعة العملة السودانية.

فلاهيرتي، أ. ف. (٢٠١٦). حقوق السكان الأصليين في الأراضي وتقرير المصير في بوتسوانا. مجلة سياسات السكان الأصليين، ٢٧(١)، ١-١٣. متوفر على: https://scholarworks.merrimack.edu/pol_facpub/17

غاي، ياش، «نظرية الدولة في العالم الثالث وإشكاليات الدستورية»، في كتاب «الدستورية والديمقراطية: التحولات في العالم المعاصر»، تحرير دوغلاس غرينبرغ، ستانلي ن. كاتز، ستيفن س. ويتلي، ميلاني بيث أوليفييرو. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٣.

هيومن رايتس ووتش (تقرير) «دارفور مدمرة: التطهير العرقي من قبل القوات الحكومية والميليشيات في غرب السودان»، 6 مايو/أيار 2004. https://www.hrw.org/report/2004/05/06/darfur-destroyed/ethnic-cleansing-government and-militia-forces-western-sudan

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نيويورك، 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، الأمم المتحدة. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant civil-and-political-rights

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نيويورك، 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، الأمم المتحدة. https://www.ohchr.org/en/instruments mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

جوما، كالستوس، «كيف تُعيق القبلية الديمقراطية الأفريقية». بي بي سي (وجهة نظر)، نُشر في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢. https://www.bbc.com/news/world-africa-20465752

كوخ، بيتينا وناغ، إيفا ماريا (2023) مناقشة الصراع والحرب والثورة: مقدمة للقسم الخاص، السياسة العالمية، 1111.10/1758-5899.13304، 14، 5، (742-745). https://doi.org/10.1111/1758-5899.13198

لينهاردت، ج. (١٩٨٢). السودان: جوانب من

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

العدد التاسع
السبت: 5 يوليو 2025م

بينما ينظر العالم بعيدًا، تعاني النساء في صمت

بقلم تاييوا جومو

عندما اندلع الصراع في السودان في أبريل/ نيسان 2023، فرت أمنية❖ وأطفالها من الخرطوم ولجأوا إلى منطقة بولاية سنار. ولكن بدلًا من أن يجدوا ملجأ، اختُطفت أمنية وهُددت وتعرضت للضرب والاغتصاب على يد مسلحين في منزل احتجزت فيه مع نساء وفتيات أخريات.

وتتذكر حادثة مروعة عندما دخل رجل مسلح غرفتهم في وقت متأخر من الليل وأخذ إحدى الفتيات الصغيرات إلى غرفة أخرى. سمعتُها تبكي وتصرخ؛ كانوا يغتصبونها، قالت أمنية. في كل مرة كانوا يفعلون ذلك، كانت تعود ملطخة بالدماء. ما زالت طفلة.

خلال الأيام التسعة عشر التي قضيتها هناك، وصلت إلى مرحلة أردتُ فيها إنهاء حياتي.

أمنية الآن في مكان آمن بولاية سينا، حيث تتلقى دعمًا نفسيًا واجتماعيًا من منظمة نسائية لمساعدتها على تجاوز صدمتها. وهي واحدة من بين العديد من الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك فتيات صغيرات، يتلقين الرعاية الطبية والاستشارات والدعم النفسي والاجتماعي من منظمات نسائية تعمل في جميع أنحاء السودان ودول أخرى متأثرة بالنزاعات.

ومع ذلك، تواجه هذه الخدمات الحيوية الآن خطر الإغلاق في معظم البلدان المتضررة من الصراعات.

تأثير التخفيضات المدمرة

إن التخفيضات الحادة التي فرضها المانحون على تمويل المساعدات الإنسانية لها تأثير مدمر على البرامج التي تدعم تحديدًا النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد اضطر آلاف مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية إلى إنهاء خدماتهم، في ظل عدم وجود بدائل متاحة.

وفقًا لمسح حديث أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تُصنّف خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجته في المرتبة الثانية بين الخدمات الأكثر تضررًا من خفض التمويل. وهذا يُبرز فجوة متزايدة وملحة في الدعم المنقذ للحياة للنساء والفتيات .

إن التآكل المنهجي للدعم والحماية للنساء والفتيات المعرضات للخطر اللاتي يقعن ضحية الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية نادر ما يتصدر عناوين الصحف.

الآن، لا يتمكن عدد لا يحصى من النساء والفتيات من الحصول على الرعاية الحرجة، والتي قد تنقذ حياتهم في كثير من الأحيان.

في بوروندي، على سبيل المثال، ناشد الدكتور أزارياس نكينغوروتسي، المدير التنفيذي لمنظمة «شركاء متحدون للرعاية الإنسانية»، وهي منظمة محلية غير حكومية، مؤخرًا لتوفير أدوية مضادة للفيروسات القهقرية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. تُعد هذه الأدوية أساسية لمنع تطور فيروس نقص المناعة البشرية إلى الإيدز، لكن المنظمة لم تعد قادرة على الحصول عليها بسبب أمر الإيقاف المفاجئ الذي أصدرته الولايات المتحدة. لقد مرّت أربعة أشهر منذ أن فقدت هؤلاء النساء، اللاتي يكافحن للتعافي من إساءة معاملة مروعة، جميع فرص الحصول على العلاج المنقذ للحياة.

تعاني بوروندي من أزمة إنسانية تتسم بالنزوح وانعدام الأمن الغذائي والتحديات الصحية. ومع ذلك، تظل هذه الأزمة من أقل الأزمات تمويلًا في العالم.

التأثير على المنظمات التي تقودها النساء

المنظمات التي تقودها النساء هي الجهة الرائدة في تقديم الخدمات للناجيات والمعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. يوجد 65 من هذه المنظمات في جنوب السودان وحده. ووفقًا لمسح أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرًا، فإن 90% من أكثر من 400 منظمة تقودها نساء في 44 دولة تتأثر بتخفيضات التمويل. ويخشى نصفها تقريبًا من إغلاقها خلال ستة أشهر.

وإدراكًا للفجوات التمويلية المتزايدة في ظل تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، قدمت صناديق التمويل الإنسانية المشتركة على المستوى الوطني والإقليمي التي تديرها أوتشا الدعم المباشر أو غير المباشر في العام الماضي إلى 148 منظمة تقودها نساء – 26 أكثر من العام السابق – وخصصت 146.4 مليون دولار أمريكي للتدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، لتصل إلى 7.4 مليون ناج.

وشمل ذلك تدخلات في الصومال والسودان ودول أخرى متأثرة بالنزاعات. وفي دول مثل بوروندي، خصص صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ تمويلًا لدعم جهود الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما في الأوضاع الإنسانية.

ومع ذلك، فإن خطورة تخفيضات التمويل في الأشهر الستة الماضية تعني أن الفجوة في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي سوف تتسع بشكل كبير، مما يترك ملايين الأشخاص المعرضين للخطر، وخاصة النساء والفتيات، دون القدرة على الوصول إلى خدمات الحماية الأساسية.

حتى الآن، تم تلقي 104 ملايين دولار فقط من أصل مليار دولار المطلوبة للتدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2025.

على حافة الأمل ..

طلاب الشهادة السودانية من معسكر كرياندنقو يتحدون اللجوء والمآسي لمواصلة درب التعليم

محمد عبدالله

في صباح رمادي على أطراف كمبالا، وبين أزقة الضجيج وزحام الباصات، يخطو عشرات الفتية والفتيات خطواتهم نحو قاعات امتحانات الشهادة السودانية، يحملون على أكتافهم حقائب صغيرة، وفي قلوبهم أحلاما ثقيلة لا تعرف الانكسار، وهم أبناء وبنات اللاجئين السودانيين، القادمون من معسكر كرياندنقو، حيث الخيام التي تتناثر كأنها جراح الوطن، والمستقبل المعلق على خيط رفيع من الإرادة.

هؤلاء ليسوا مجرد طلاب يؤدون امتحانات مصيرية، بل هم ناجون من حرب أحرقت القرى والذكريات، ونزحوا قسرا عن مقاعد دراستهم وأحضان أمهاتهم، ووجدوا أنفسهم في مواجهة حياة تبدأ من الصفر، ولا تضمن حتى المأوى أو لقمة اليوم التالي، ومع ذلك تشبثوا بحلم التعليم وتجاوزوا كل الحواجز والمحن ليكتبوا اليوم قصة نادرة من البطولة في زمن اللجوء.

من معسكر كرياندنقو، أحد أكبر تجمعات اللاجئين السودانيين في أوغندا، بدأ الطلاب رحلتهم نحو العاصمة كمبالا حيث تعقد امتحانات الشهادة السودانية، وليست هذه رحلة دراسية عادية؛ بل رحلة شاقة امتدت على مئات الكيلومترات، قطعها الطلاب مع ذويهم أو وحدهم، أحيانًا بلا طعام كاف، أو مأوى واضح، وفي ظروف تفتقر إلى أبسط مقومات الراحة.

ورغم غياب الدعم الحكومي وانعدام التسهيلات، وفر المجتمع المدني السوداني في أوغندا، بمبادرات فردية في الحد الأدنى من التنسيق والسند، لمساعدة هؤلاء الطلاب على اجتياز هذه المرحلة الحرجة.

وتقول الطالبة "آمنة"، وهي تمسك بدفتر متهالك خطت على أوراقه أحلامها الجامعية: "هربنا من الحرب لكننا لم نهرب من المدرسة، نريد أن نكمل تعليمنا، لأننا نؤمن أن مستقبل السودان يبدأ من هنا، من قاعة الامتحان، وليس من فوهة البندقية". وكانت كلماتها ليست مجرد شعار، بل تلخيص لمعاناة جيل كامل يسابق الفقر والتهجير والنسيان ويظل متمسكا بقلمه كمن يتمسك بطوق نجاة.

ويضيف الطالب "عبدالرحمن" الذي فقد والده في دارفور، ووجد نفسه مسؤولًا عن أخوته في مخيم اللجوء: "لم أكن أتصور أنني سأجلس للامتحان هذا العام، ولكن أمي كانت تقول لي دائما إن التعليم هو السلاح الوحيد الذي لا يمكن أن يأخذه أحد منك".

إن التعليم ليس امتياز يعطى، بل حق إنساني طبيعي ومكفولة لكل إنسان، في كل مكان وزمان، بموجب المواثيق الدولية وأبسط معايير الكرامة، ولا يجوز أن تتحول هذه الحقوق إلى أحلام مؤجلة أو فرص نادرة، فقط لأن أصحابها ولدوا في ظروف حرب أو شردوا قسرا من وطنهم .. فحين يحرم الأطفال من مقاعد الدراسة، يسرق منهم مستقبلهم، ويغرس في أرواحهم قهر طويل الأمد لا يشفى بسهولة.

قضية هؤلاء الطلاب هي دعوة مفتوحة للعالم، وللجهات والمنظمات السودانية قبل غيرها، للنظر في أحوال اللاجئين السودانيين، وتحديدًا الطلاب الذين يكافحون من أجل البقاء في مسار التعليم رغم كل العوائق .. فالاعتراف بمجهودهم وتوفير الدعم لهم ليس تفضلًا، بل استحقاق أخلاقي وقانوني.

كما أن على المنظمات الدولية، خاصة المعنية بشؤون اللاجئين والتعليم، أن تلتفت إلى هذه النماذج الاستثنائية من العزيمة، وتوفر برامج دعم نفسي وأكاديمي ومنح دراسية تضمن استمرار مسيرتهم التعليمية.

إن ما يفعله طلاب الشهادة السودانية اللاجئين في أوغندا اليوم ليس فقط اجتيازا لامتحان أكاديمي، بل هو إعلان واضح بأن أبناء السودان لا يهزمون بسهولة، وأن التعليم يمكن أن يكون فعل مقاومة ضد الحرب وضد الفقر وضد اللجوء، وفي كل ورقة إجابة يخطونها، يكتبون رسالة إلى الوطن: "ما زلنا نحلم .. ما زلنا نقاوم .. ولن نتنازل عن مستقبل يليق بنا".

تحقيق صحفي: الكارثة الخفية: حين تصبح المساعدات غير مؤنثة

"وخلف خطوط النار.. أرياف السودان في مواجهة "كارثة منسية" والمساعدات عالقة بين البيروقراطية والتجاهل"

محمد يوسف دانسو

بينما تتصدر أخبار المعارك في المدن السودانية العناوين، تدور في الأرياف والمناطق النائية حرب أخرى، حرب صامتة ضد الجوع والمرض والنسيان. يكشف هذا التحقيق كيف أن الاستجابة الإنسانية للحرب، التي دخلت عامها الثاني، لا تفشل فقط في الوصول إلى ملايين المحتاجين في تلك المناطق، بل تتجاهل بشكل كارثي أبسط احتياجات النساء، وتترك المبادرات الشبابية المحلية تواجه الفراغ الهائل بإمكانيات شبه معدومة، بينما تقف البيروقراطية الحكومية والتحديات اللوجستية عائقًا أمام كل محاولة جادة للإنقاذ.

"أشتري له خلطة الفول السوداني"... وجه المعاناة في شرق دارفور

في مخيم للنازحين بمدينة شعيرية، شرق دارفور، تلخص المواطنة (ح. ه. أ) قصة الانهيار الإنساني. تقول بصوت منهك: "جئت إلى هنا هاربة من الحرب، لم أتحصل على أي مساعدات إنسانية. ابني يعاني من سوء التغذية ولا يجد رعاية". لتنقذ طفلها، لم تجد (ح. ه. أ) أمامها سوى العمل مساعدة لبائعة شاي مقابل أجرة يومية زهيدة تبلغ 2000 جنيه سوداني (أقل من دولارين). تضيف: "بهذا المبلغ أشتري له (بكوسويت)، خلطة من زبدة الفول السوداني مع الدقيق، علها تسد رمقه". قصة هذه الأم ليست استثناءً، بل هي القاعدة لمئات الآلاف في الأرياف التي تحولت إلى خط مواجهة أمامي للأزمة، تستقبل النازحين وتتقاسم معهم مواردها الشحيحة أصلًا.

غرف الطوارئ: أبطال محليون بأيادٍ فارغة

في قلب هذا الفشل، برزت "غرف الطوارئ" كشريان حياة مؤقت. مبادرات يقودها شباب متطوعون حاولوا سد الفراغ الهائل بتوفير المأوى والطعام والرعاية الأولية. لكن هذه الشجاعة تصطدم بواقع مرير.

يكشف عضو في غرفة طوارئ ولاية شرق دارفور، فضل عدم ذكر اسمه خوفًا على سلامته، عن حجم التحدي: "ما قُدم لنا من تدريب ليس كافيًا لبناء قدراتنا لتغطية الفجوة الإنسانية الهائلة. نحن نفتقر للإمكانيات التشغيلية الحقيقية، من الكادر المؤهل إلى النظام التنفيذي الفعال. لم تتم الاستجابة لمطالب تمكيننا". تُترك هذه المبادرات الحيوية لتدبر أمرها بنفسها، بينما تتسع فجوة الاحتياج يوم بعد يوم.

الكارثة الخفية: حين تصبح المساعدات "غير مؤنثة"

الأخطر من شح المساعدات هو نوعيتها. ففي شهادة صادمة، تكشف منسقة مشروع بمنظمة "كرت أحمر" RedCard عن البُعد الأكثر إيلامًا في هذه الأزمة، وهو التجاهل التام لاحتياجات النساء.

تقول المنسقة: "المساعدات الإنسانية في السودان لا تشمل احتياجات النساء الحيضية والصحية والإنجابية. عدم جندرة المساعدات تسبب بكارثة، حيث لا تتوفر حتى الفوط الصحية، وتضطر كثير من النساء لاستخدام قطع قماشية غير صحية".

وتضيف أن المأساة تتعمق لتشمل ضحايا العنف الجنسي الذي تفشى خلال الحرب: "هناك نساء كن ضحايا اغتصابات ولم يجدن أي رعاية صحية، مما تسبب لهن بأمراض منقولة جنسيًا ستدمر حياتهن". هذه الشهادة تفضح كيف أن الاستجابة الإنسانية الحالية، بجهلها المتعمد لاحتياجات نصف المجتمع، تساهم في مضاعفة معاناة النساء وتحويل أجسادهن إلى ساحة أخرى للحرب.

عقبات بيروقراطية ولوجستية: المساعدات رهينة الإجراءات

لماذا تفشل المساعدات في الوصول؟ موظف في منظمة إنسانية دولية، تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، يضع يده على الجرح قائلًا: "المشكلة تتجاوز التحديات اللوجستية والأمنية. في مناطق سيطرة الدعم السريع، تواجه الوكالات الإنسانية تحديات تنسيقية معقدة. وفي مناطق سيطرة الحكومة في بورتسودان، تعرقل مفوضية العون الإنساني العمل بإجراءات بيروقراطية معقدة. هذا الشلل الإجرائي يضاف إلى التحديات القائمة أصلًا كضعف البنية التحتية وقلة التمويل".

بهذا، تصبح المساعدات رهينة للصراع السياسي والبيروقراطي، بينما يموت الناس جوعًا ومرضًا في الأرياف المنسية.

إنقاذ ما يمكن إنقاذه

إن الأزمة في أرياف السودان تتطلب ما هو أكثر من مجرد زيادة كمية المساعدات؛ إنها تتطلب تغييرًا جذريًا في العقلية والنهج.

التوجه نحو الريف: يجب على المنظمات الدولية والمحلية توجيه الموارد والجهود بشكل عاجل إلى المناطق الريفية التي تستضيف غالبية النازحين.

تمكين غرفالطوارىء : يجب دعم غرف الطوارئ والمجموعات المحلية بالتمويل المباشر والتدريب العملي والإمكانيات التشغيلية، فهم الأكثر قدرة على الوصول للمحتاجين.

الصحة الإنجابية : يجب أن تصبح المستلزمات الصحية النسائية والرعاية الإنجابية والنفسية لضحايا العنف مكونًا أساسيًا وغير قابل للتفاوض في أي استجابة إنسانية.

تجاوز البيروقراطية: على المجتمع الدولي الضغط على أطراف النزاع لتسهيل وصول المساعدات دون قيد أو شرط، وتقديم الدعم المباشر للمنظمات المحلية القادرة على العمل على الأرض لتجاوز العقبات المركزية.

إن قصة (ح. ه. أ) وطفلها، ومعاناة نساء السودان الصامتة، وصرخة المتطوعين المبحوحة، ليست مجرد أرقام في تقارير، بل هي شهادة حية على أن ترك الأرياف تغرق يعني ترك السودان كله يغرق.